الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٦٥**

الاثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس ،السيد الرويعي (البحرين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/70/359)

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على تأييدها بالإجماع لمشروع القرار المعنون ”الحالة في أفغانستان“ (A/70/L.23). وإننا ممتنون بصورة خاصة للسفير هارالد براون ممثل ألمانيا وأعضاء فريقه على عملهم الشاق بصفتهم القائمين على الصياغة وتيسيرهم الكريم للمفاوضات. وبالنظر إلى السياق العالمي الحالي، ووجود أفغانستان في طليعة الحرب ضد الإرهاب، يكتسي توافق الآراء العالمي بالإجماع والدعم أهمية حاسمة لانتصار القيم العالمية المتمثلة في التسامح والتعايش على الإرهاب والتطرف العنيف. ونأمل أن يُرشد مشروع القرار الهام هذا الدول الأعضاء أثناء تصدّيها للتحديات الصعبة التي تواجه أفغانستان.

وقبل أن أدخل في تفاصيل الحالة في أفغانستان اليوم، أود أن أدعو جميع الحاضرين هنا للتفكير في ما كانت عليه أفغانستان في عام ٢٠٠١. لقد أدّت عقود من الغزو والتدخل الأجنبيين إلى عدم الاستقرار السياسي الذي ترك وراءه بلداً مدمّراً. إن الطريق الطويل الذي سلكناه معاً منذ عام ٢٠٠١، مع التركيز على إعادة بناء البلد وتحويله، يكاد لا يُصدّق. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، يمثّل تقدّم أفغانستان الكلّي المحرز في السنوات الـ ١٥ الماضية رمزاً للتعاون الدولي، والأفغان ممتنون له حقاً. وفي الواقع، ينبغي لنا جميعاً أن نفخر بالمكاسب التي حققناها – مكاسب لم يسبق لها مثيل في تاريخ أفغانستان والتي لم تكن ممكنة لولا الدعم والتضحية المستمران من الأمم المتحدة. والآن، من الضروري أن نعمل معاً ونركّز على تدعيم هذه المكتسبات واستمرارها. وأقف اليوم أمام الجمعية بصفتي ممثل أفغانستان بعد التغيير بوجود تفويض شعبي قوي وتطلعات كبيرة من هذه الهيئة العالمية، الأمم المتحدة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وكان هذا العام ٢٠١٥ الذي يلي الفترة الانتقالية حافلاً بالأحداث من كل النواحي بالنسبة لأفغانستان، مع تحديات هائلة، وعدد قليل من الفرص وبعض بوارق الأمل في مستقبل أفضل. إن الأمن والاستقرار السياسي وعملية السلام في أفغانستان أمور مترابطة فيما بينها ولها تأثير كبير على الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي، فضلاً عن الهيكل العام للجغرافية السياسية.

وقد كان هذا العام الأكثر دموية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، مع حدوث زيادة حادة في الخسائر في صفوف المدنيين والعسكريين. ولقد تعرّضنا لمستوى مرتفع من الهجمات المتمركزة خارجياً لطالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروفة أكثر باسم داعش، وفصيل حكمتيار وجماعات متطرفة أخرى. وبلغ هذا ذروته في أواخر أيلول/سبتمبر مع استمرار استيلاء طالبان المؤقت على مدينة قندز، حيث شنّت ومئات من الإرهابيين الدوليين حملة من الإرهاب على السكان. ولقد استفاد المدبّرون الأجانب للهجمات الشرسة هذا العام من عوامل ثلاثة – أولاً، انسحاب القوات الدولية واعتقاد الإرهابيين الراسخ بأن هجماتهم يمكن أن تؤدي إلى انهيار النظام السياسي؛ ثانياً، التأخير وعدم التنسيق مع أفغانستان في مجال العمليات التي تقوم بها باكستان لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي سمح لبعض الإرهابيين الدوليين بدخول أراضينا؛ وثالثاً، انشغال أفغانستان بالدرجة الأولى بالانتقال السياسي لعام ٢٠١٤، الذي ينطوي على جولتين من الانتخابات، الأمر الذي عطّل الحكم إلى حد ما.

وإلى جانب تلك التهديدات، فإن أفغانستان لا تزال في عام ٢٠١٥ تواجه هجمات مستمرة من قوات الأمن الباكستانية عبر خط دوراند، في انتهاك واضح لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية. وفقد الكثير من المدنيين وشرطة الحدود أرواحهم نتيجة للقصف بالمدفعية الثقيلة في المقاطعات الشرقية، ويعيش مواطنونا في جو من الخوف. وبالإشارة إلى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، ناقشنا هذه القضايا مع حكومة باكستان، ولكن حتى الآن لم يتخذ أي إجراء لتصحيح الوضع.

وهذا العام، ظلت قوات الأمن الوطنية الأفغانية تصدى لتلك التحديات بنفسها، و لم يضطلع الشركاء الدوليون سوى بدور داعم. ومع ذلك، نظرا لحجم التحديات، تحملت قواتنا فوق طاقتها، مع مشاركة موظفينا لإنفاذ القانون والشرطة بشكل مكثف في الحرب على الإرهاب. وشهدنا إحراز نجاح جيد حينما يوفر لنا الغطاء جوي، ولكن افتقارنا إلى القوات الجوية الفعالة وغيرها من عناصر التمكين أدى إلى ارتفاع الخسائر. ووصل موسم القتال إلى توقف مؤقت إلى حد ما بفضل برودة الطقس.

وتمكنت قوات الأمن الوطنية الأفغانية من إبقاء أفغانستان آمنة في معظم الأحيان وصدت جميع الهجمات تقريبا بشجاعة وكفاءة وقدرة على الصمود. وكانت حادثة قندز بمثابة اختبار لعزيمتنا الوطنية، ولكنها لم تؤد سوى إلى تعزيز الرابطة بين المدنيين وقوات دفاعنا الشجاعة. وفي حين حققت الجماعات الإرهابية بعض المكاسب في الأمد القصير، فإنه لم تترك لها أية فرصة للمحافظة على مواقعها ولاستدامة تلك المكاسب. وبطبيعة الحال، فإن قوات الأمن الوطنية الأفغانية بحاجة إلى الاستدامة وعناصر التمكين المناسبة لمجابهة العدو. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر استعدادها لدعم قواتنا الأمنية وعمليات مكافحة الإرهاب لفترة ما بعد عام ٢٠١٦، ونأمل أن يضيف أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي الآخرون دعمهم خلال الاجتماع المقبل لوزراء خارجية المنظمة في بروكسل، للمساعدة على

منع توفير المزيد من الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية وتعزيز الشراكة الأمنية الدائمة للمنظمة مع أفغانستان.

ومن المهم أن نشير إلى أنه بدون التخطيط الأجنبي والدعم اللوجستي وتوفير الملاذات الآمنة والأسلحة الفتاكة والمفجرين الانتحاريين، فإن العناصر الأفغانية في حركة طالبان ستكون مجرد جماعة سياسية أخرى يمكن للدستور أن يعالج مظالمها بسهولة ومن خلال العمليات السياسية المشروعة. فالدعم الخارجي المقدم لطالبان والجماعات الإرهابية الأخرى مدفوع بالتنافس الإقليمي بالدرجة الأولى، ويستند إلى القلق والشك المفرط وغير الضروري لإحدى الدول إزاء منافس كانت علاقاته مع أفغانستان عادية. وقد أدى ذلك إلى سياسة بغيضة لاستخدام وكلاء يمارسون العنف لتحقيق أهداف سياسية، مما سبب انعداما للثقة بشكل كبير بين باكستان وأفغانستان ووفر المقومات التي يحتاج إليها الإرهاب للبقاء على قيد الحياة.

ولا يمكن لعملية السلام أن تؤتي أكلها إلا إذا رأينا تغييرا للنموذج ومعالجة تلك القضايا. إننا ندعو باكستان إلى تعزيز اتصالاتها الثنائية المباشرة مع أفغانستان والابتعاد عن التركيز على التوترات مع دول أخرى. وآن الأوان لإنشاء منبرخاص يمكن فيه للممثلين الحقيقيين للبلدين معالجة هذا العجز للثقة والمضي قدما نحو تعاون ودي ومستدام ويسوده حسن الجوار. عندئذ فقط سنرى إحراز تقدم في عملية السلام.

واتخذت أفغانستان عددا من المبادرات الرامية إلى بناء الثقة مع باكستان. وقام الرئيس غني قبل عام بالسفر إلى باكستان خلال واحدة من زياراته الأولى إلى الخارج. وفي خطوة غير مسبوقة، أرسلنا فريقا صغيرا من موظفي الأمن إلى باكستان لتلقي التدريب هناك. وكما على استعداد للتفاوض بشأن إجراءات تشغيل موحدة لإدارة أمن خط دوراند وللترحيب بتنسيق العمليات العسكرية. وقدمنا ورقة بيضاء تعكس آراءنا بشأن تحسين العلاقات بين البلدين. واستجابة لذلك، وبتيسير الصين والولايات المتحدة، عرضت باكستان المساعدة في محادثات موري بين ممثلي زعيم طالبان والحكومة الأفغانية. ولكن سرعان ما اتضح أننا كنا نتفاوض مع ممثلي لرئيس توفي قبل سنتين في إحدى المستشفيات في كراتشي، باكستان. ولذلك من الواضح أنه كان هناك افتقار إلى المعاملة بالمثل في مبادراتنا لبناء الثقة.

وتتبع حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية حاليا سياسة ذات مسارين، أولا عن طريق مواصلة عملية السلام من خلال الجهود الإقليمية والدولية، وثانيا، عن طريق زيادة القدرات الأمنية لأفغانستان لكي نتمكن من الدفاع عن شعبنا وإبقاء المنطقة والعالم آمنين. وساعد تنفيذ معظم أحكام الاتفاق الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن حكومة الوحدة الوطنية بالفعل على تحسين استقرار أفغانستان السياسي. وفي وقت يحرز الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله مزيدا من التقدم في تنفيذ الاتفاق، فإننا نشهد استمرار أوجه التحسن في قطاعي الأمن والتنمية.

ويعتبر الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع عوامل رئيسية لتعزيز القدرات الداخلية لبلدنا. إن استعادة مصداقية العملية الانتخابية جزء لا يتجزأ من قضية الديمقراطية. وأنشأنا هذا العام اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي وبدأنا بالفعل تنفيذ توصياتها على الصعيد الحكومي.

ومكافحة الفساد واستعادة نزاهة النظام القضائي في أفغانستان أمر مهم لحكومة بلدنا. ويكتسي جود جهاز قضائي موثوق به يستجيب لاحتياجات شعبه، بغض النظر عن الأصل الإثني أو اللغة أو نوع الجنس أهمية بالغة لأية ديمقراطية. ومن هذا المنطلق، بدأنا إجراء استعراض منهجي لأداء الجهاز القضائي في جميع أنحاء البلد. وهذا العام بالفعل أدى اليمين عدد كبير من القاضيات.

فتشجيع النساء على تقلد مناصب قيادية يشكل أهمية خاصة بالنظر إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عانين منها في أفغانستان. وشهد مواطنينا ارتكاب بعض الفظائع الرهيبة هذا العام، بما فيها قطع الجماعات الإرهابية للرؤوس ورجم النساء حتى الموت. وتحتاج النساء إلى الحماية من العنف المستمرالذي يتعرضن له، وذلك يتطلب زيادة إمكانية الحصول على الموارد الضرورية. ونحن ملتزمون بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن .

ونقوم أيضا بالتركيزعلى الإصلاح تقديم الخدمات في مجالات الرعاية الصحية الوقائية، والتعليم الجيد وتوفير المياه والكهرباء، فضلا عن تقديم الخدمات للعائدين والأشخاص المشردين داخليا.

إن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن التصدي لها دون معالجة فجوتنا المالية، ومعدل الفقر الذي يصل إلى ٣٦ في المائة ومعدل البطالة يبلغ حوالي ٥٠ في المائة. فهي أولوياتنا العليا الحالية في خطتنا للإصلاح المتعلقة بالاعتماد على الذات. وشهدت حالتنا الاقتصادية تدهورا نتيجة لتقلص اقتصاد زمن الحرب، ورحيل القوات الأجنبية وخفض المعونة الخارجية. ونطلب من الدول الأعضاء تجديد دعمهم المالي لكي نواصل استخدام الأموال بطرق يمكن أن تولد المزيد من الدخل لشعبنا وتزيد الإيرادات الوطنية. وبلغ ترشيد عمليات الشراء بالفعل مستوى الشفافية. وبدأنا برنامجا وطنيا شاملا للعمالة يركز على إيجاد فرص العمل من خلال مجموعة من المبادرات في مجالات الزراعة والري والثروة الحيوانية والطاقة والإسكان والبيئة والتنمية الريفية. ونشجع جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ونواصل العمل على اجتذاب الاستثمارات بهدف تعزيز الإنتاجية المحلية وفي نهاية المطاف تحويل اقتصادنا الذي يعتمد على الاستيراد والاستهلاك إلى اقتصاد إنتاجي محلي.

وترتبط أربع فئات من مواطنينا حاليا بما يسمى بأزمة اللاجئين – أولا، الأشخاص الذين وصلوا مؤخرا إلى أوروبا، حيث يشكلون ثاني أكبر مجموعة من اللاجئين بعد السوريين؛ ثانيا، الأفغان اللاجئون لفترة طويلة في باكستان وإيران ؛ ثالثا، من يرتبون حاليا لمغادرة البلد لأسباب أمنية أو اقتصادية؛ ورابعا، أفراد الشتات الأفغان المقيمون في البلدان المتقدمة النمو ولكنهم يعيشون في خوف من العقاب على الهجمات الإرهابية الأخيرة وزيادة كراهية المسلمين.

فيما يتعلق بالفئتين الأوليين، يكتسي التزام الحكومات المضيفة فيما يتعلق بحماية اللاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ أهمية بالغة. وفيما يتعلق بالفئة الثالثة، يتعين على المجتمع الدولي زيادة الاستثمار في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في أفغانستان، لأن من شأن ذلك أن يحول دون تدفق مواطنينا إلى خارج البلد. الفئة الرابعة تتطلب بناء جبهة متحدة بين الدول الأعضاء لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب ورفض مناداة المتطرفين بالصدام بين الإسلام والغرب. ويوجد الرئيس غاني حاليا في أوروبا لتعزيز التنسيق الدولي في مكافحة الإرهاب وفي العلاقات الثنائية وفي معاملة اللاجئين بطريقة لائقة.

وبالنظر لموقع أفغانستان الجغرافي السياسي ضمن الدول الإقليمية والعالمية، فإن التعاون الإقليمي من خلال التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي مع البلدان المجاورة لأفغانستان والقريبة منها أمر هام بالنسبة لنا. وحاليا، تقود أفغانستان عمليتي حوار إقليميتين، هما تحديدا، عملية اسطنبول السياسية والأمنية المنحى – المعروفة أكثر بعملية قلب آسيا – التي من المقرر عقد مؤتمرها الوزاري الخامس في إسلام أباد الأسبوع المقبل، والعملية الاقتصادية المنحى

لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، الذي عقد مؤتمره الوزاري السادس بنجاح في كابل في أيلول/سبتمبر الماضي. كما نسعى لتحقيق الأهداف الإقليمية المشتركة من خلال المنظمات والبرامج الإقليمية القائمة.

إن صلة الربطة بين الإجرام والإرهاب وإنتاج الأفيون صلة واضحة، إذ أن طالبان وسائر الجماعات الإرهابية الدولية تستفيد منها. واعتمدنا مؤخرا خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات في أفغانستان، التي تدمج الأشكال البديلة لبرامج التنمية، والقضاء على المخدرات والعلاج والوقاية في سياق المسعى الواسع الذي يهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والأمن. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن مسألة المخدرات تشكل خطرا عالميا، وبالتالي فإن زيادة التعاون بين أفغانستان وجيرانها والشركاء الدوليين أمر أساسي لوضع استراتيجية فعالة للقضاء على المخدرات.

وفي وقت يزداد النزاع والاعتداءات اليومية والخسائر البشرية، من الصعوبة بمكان الصبر على بطء عملية التحول. ولكن من الواضح أن بلدنا قطع شوطا طويلا بعد أيامه المظلمة. وتماما مثلما اعتبرت أفغانستان منذ عام ٢٠٠١ رمزا للتعاون الدولي، فإنه يمكن أن يترتب على فشلها تداعيات بعيدة المدى على الصعيد العالمي. ومن هذا المنطلق، أود أن أكرر خالص شكري لجميع الدول الأعضاء على دعم أفغانستان في مسارها نحو تحقيق الديمقراطية والحرية والتنمية. وأود أن أذكر الجميع بأن عقد التحول قد بدأ للتو. إن السلام في أفغانستان لا يبدأ أو ينتهي في كابل، وإنما يتطلب التزاما مستمرا من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين نحو العمل بشكل جماعي من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد،البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أرمينيا وجورجيا.

وأود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. كما أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار A/70/L.23، ولا سيما الفريق الألماني على تيسيره للمفاوضات بحنكة كبيرة. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما إنمائيا واقتصاديا وأمنيا وسياسيا كبيرا على مدى العقد الماضي. ويبرز مشروع القرار الجمعية العامة الكثير من أوجه التقدم تلك، التي تستحق عليها حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني الكثير من الثناء. ولكن هذه المكاسب المحققة هشة والتحديات الرئيسية لا تزال قائمة. وفي بياننا في مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7526) أبرزنا أهمية دور المؤسسات في أفغانستان، ودور إطار الاعتماد على الذات والمساءلة المتبادلة، الذي يوفر نقاطا مرجعية هامة وأطرا زمنية للنواتج المتوخاة في المجالات ذات الأولوية الرئيسية. وذلك سيمكن من زيادة وتيرة الإصلاحات، ويضمن المزيد من فعالية التنفيذ، وسيؤدي إلى تعزيز فعالية المعونة.

ويهدد استمرار انعدام الأمن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلد، وهو لا يزال مصدر قلق حقيقي. وشهدت الأشهر الماضية قفزة كبيرة في نزوح اللاجئين والمهاجرين من أفغانستان. وبات أكثر إلحاحا أن ترتب الحكومة الأفغانية،

بدعم من المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة الإقليميين، لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة. ومن المهم أن يتمكن الشعب الأفغاني من استعادة الثقة في المستقبل. ولن يكون تنفيذ الإصلاحات لتهيئة فرص اقتصادية أقل أهمية من تحسين قدرات الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، وعلى الحفاظ على معايير حقوق الإنسان وعلى الاتفاق على إجراء إصلاحات موثوقة وفي الوقت المناسب للنظام الانتخابي.

كما إن ما يغذي انعدام الأمن والاستقرار هو إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وهو أمر لا يزال يشكل مصدر قلق للاتحاد الأوروبي ويحدث آثار وخيمة على أفغانستان نفسها، بما فيها ارتفاع معدلات الاستهلاك بين السكان، وتوسيع نطاق الاقتصاد غير المشروع وفساد المؤسسات وتمويل الإرهاب الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد أفغانستان مؤخرا لخطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات وهو يشجع على التنفيذ السريع والفعال للخطة. ونناشد حكومة أفغانستان أن تواصل اتخاذ نهج متوازن ومتكامل، بدعم كامل من المجتمع الدولي، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من الأطر الإقليمية ذات الصلة، مثل مبادرة ميثاق باريس.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما نحو أفغانستان، وكما أعلنا بالفعل، يشرفنا أن نشارك في استضافة المؤتمر الوزاري المقبل في بروكسل يومي ٤ و٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويشكل استمرار المشاركة الدولية شرطا مسبقا لمستقبل أفغانستان. وسيكون لمؤتمر بروكسل في عام ٢٠١٦ حفازا مهما لزياد حشد المزيد من الدعم السياسي والمالي الذي تمس الحاجة إليه على نطاق المنطقة، وداخل أفغانستان أيضا، بمساعدة الشركاء الدوليين. يجب أن يوازي ذلك المستوى الاستثنائي من الدعم الدولي التزام قوي مماثل بالإصلاح والتغيير من جانب حكومة أفغانستان. وتشكل آثار التحلل من الالتزامات، كما شهدنا في مناطق أخرى، تذكرة قوية بالتكاليف التي نواجهها بدونها.

وأحرز احترام حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحالة النساء والفتيات، تقدما كبيرا خلال العقد الماضي. وذلك تطور يستحق الثناء. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وذلك يتطلب مواصلة الجهود. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإطلاق أفغانستان خطة عملها الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن، للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢، ويدعم الاتحاد حكومة الوحدة الوطنية دعما كاملا في ذلك المسعى، وبدأ برنامجا خاص لدعم تنفيذ الخطة. ويجب أن نحمي المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية بعد سقوط نظام طالبان، لأن مشاركتها الفعالة في إعادة بناء الدولة لا تزال بالغة الأهمية. وبهدف تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في جميع قطاعات المجتمع، نود أن نرى النساء وهن يشاركن بفعالية في المفاوضات بشأن مستقبل بلدهن. ومن المهم أيضا أن يقر مشروع القرار جمعية العامة بالمخاطر التي يواجهها المدافعين عن حقوق الإنسان في أفغانستان. فهؤلاء الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني يضطلعون بدور محوري في حماية حقوق الآخرين وتعزيزها، معرضين أنفسهم في كثير من الأحيان لمخاطر كبيرة. ويدين مشروع القرار على نحو صائب استخدام العنف ضدهم.

ولا تزال التوقعات الاقتصادية لأفغانستان متفاوتة، بعد إحراز تقدم مثير للإعجاب خلال العقد الماضي. وستكون مصادر الطلب الكلي أكثر ندرة في المستقبل، وسيبقى توجيه الاستثمار العام وتقديم الخدمات محركا هاما للنمو، إلى جانب التحويلات الدولية. ومن الأمور الأكثر أهمية زيادة تحسين مناخ الأعمال التجارية والاستثمار وتعزيز تنمية التجارة داخل

المنطقة وتطوير الهياكل الأساسية، مما سيعود بالمنفعة على جميع البلدان في المنطقة.

ونحن ندعم جميع الجهود الرامية إلى حفظ وتحسين تلك العلاقات الإقليمية.

وبغية كسر الحلقات المفرغة المتمثلة في الهشاشة والفقر والعنف والتطرف، ليس هناك بديل عن زيادة التعاون الإقليمي، من التجارة والتعاون في مجال الطاقة إلى حماية الأقليات وتعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن القيام على نحو مشترك بمكافحة الجماعات المقاتلة التي تقترف عمليات القتل العشوائي ولا تحترم الحدود الدولية. وسوف يحتاج جميع أصحاب المصلحة في المنطقة إلى استثمار رؤوس أموال سياسية ومالية حقيقية لتحقيق تلك الغاية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل لعملية قلب آسيا، ويتطلع إلى الاجتماع الوزاري الذي سيعقد بإسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر.

إن من الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بقوة بدعم أفغانستان نحو التقدم الطويل الأمد في البلد. ومن جانبنا، سوف نستمر في دعم العملية الانتقالية بهدف تعزيز بروز مجتمع مكتف ذاتيا بالكامل، ومسالم، وديمقراطي، ومزدهر لصالح جميع الأفغان.

السيد ساموياليان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – جمهورية بيلاروس، جمهورية كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، جمهورية طاجيكستان، الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا. تعبر الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن قلقها إزاء استمرار تدهور الحالة في أفغانستان، لا سيما في مناطقها الشمالية، وذلك فيما يتعلق بتزايد أنشطة الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ذلك البلد. وفي ظل انخفاض عدد الوحدات الأجنبية، يتفاقم النزاع المسلح في أفغانستان بنشاط متجدد، مما يؤدي إلى سقوط الكثير من الضحايا المدنيين.

وندعو السلطات الأفغانية، بمساعدة الجهات المانحة الدولية وموردي الوحدات العسكرية، إلى تكثيف مكافحتها لإنتاج وتوزيع المخدرات الأفغانية. كما نواصل تشجيع تعزيز عملية مفاوضات السلام بقيادة الأفغان، امتثالا لنظم جزاءات مجلس الأمن، والمبادئ الثلاثية للمصالحة الوطنية. ونتوقع رؤية التطور المستمر والمتدرج للتعاون بين أفغانستان وأمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والدول الأعضاء فيها.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة.

إنه شرف لألمانيا أن تعمل مرة أخرى كقائمة على صياغة مشروع القرار A/70/L.23، الذي يجسد تعبيرا حيا عن الدعم الذي تقدمه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أفغانستان وشعبها.

لقد شكل العام الأول من عقد التحول العديد من التحديات للحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. والطريق إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لن يكون بدون انتكاسات، ولكن المجتمع الدولي سيقف إلى جانب شركائنا الأفغان في طريقهم نحو بناء مستقبل مستقر ومزدهر. وقد حققنا معا خطوات إيجابية عديدة خلال الأعوام الـ ١٤ الماضية. فقد زاد متوسط العمر المتوقع بشكل ملحوظ، وانخفض معدل الوفيات النفاسية انخفاضا كبيرا، ويحصل ٩ ملايين من الفتيان والفتيات الآن على التعليم الابتدائي. ونحن مصممون على حماية تلك الإنجازات. وسوف نناقش المزيد من الخطوات مع الرئيس أشرف غني، الذي سنرحب به غدا في ألمانيا، في زيارة رسمية.

وفي بداية العام، تولت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الكاملة عن أمن بلدها. وأظهرت قدرة هائلة على الصمود. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق. ونأسف بشدة على العدد المتزايد من الخسار في أرواح المدنيين من جراء الأعمال الإرهابية الجبانة والقتال المتواصل. ونأسف أيضا على الخسائر العديدة في الأرواح في صفوف قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في معركتها لفرض القانون والنظام ضد الفصائل المناهضة للحكومة. والحالة الأمنية الصعبة هي أحد الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع عدد الأفغان الذين يغادرون بلدهم – من الشباب والمواطنين المتعلمين الذين تمس الحاجة إليهم لإعادة بناء بلدهم وتنميته الاقتصادية. وإيقاف هجرة الأدمغة وعكس مسارها من مصلحة الجميع، وخاصة أفغانستان نفسها، التي يتعين عليها أن تزود سكانها بآفاق مستقبلية في بلدهم.

وبالتالي، نحن نشجع بقوة حكومة أفغانستان على إحراز المزيد من التقدم في خطة الإصلاح لديها. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومكافحة الفساد، شأنهما في ذلك شأن المبدأ الأساسي للمساءلة المتبادلة. وتبقى ألمانيا ملتزمة بالسلام والاستقرار في أفغانستان. وسوف نواصل تقديم مساعدتنا المالية ودعمنا لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في الأعوام المقبلة. وفي الأسبوع الماضي، صوت البرلمان الألماني مؤيدا مواصلة مشاركتنا العسكرية في أفغانستان لمدة عام آخر في إطار بعثة الدعم الوطيد لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وزيادة مستوى القوات لدينا إلى حوالي ١ ٠٠٠ جندي.

ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في أفغانستان بالوسائل العسكرية وحدها؛ إذ لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عملية سياسية شاملة. ولذلك، نرحب بمحادثات السلام المباشرة التي جرت هذا العام، ونحث جميع الأطراف الفاعلة الأفغانية على الانضمام إلى عملية السلام والمصالحة دون المزيد من التأخير.

وندعو خاصة الدول المجاورة لأفغانستان إلى تقديم دعمها غير المشروط لإيجاد حل سياسي دائم في أفغانستان، والوقوف متحدة ضد العنف والإرهاب. فتحقيق الاستقرار في أفغانستان يتطلب تحقيق الاستقرار في المنطقة قاطبة، والعكس صحيح. ونثني على حكومة أفغانستان على تعزيزها بنشاط لعلاقاتها مع جيرانها – على سبيل المثال، في إطار عملية قلب آسيا، التي ستواصل ألمانيا وأصدقاء آخرون دعمها.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن ألمانيا ستظل ملتزمة بدعم أفغانستان خلال الفترة الانتقالية الحاسمة لديها، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو نفس الحذو.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الزملاء على دعمهم المتحد لأفغانستان. أود اليوم أن أشدد على أهمية التقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والتزام المجتمع الدولي تجاه الشعب الأفغاني. وما زال الطريق إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في أفغانستان ينطوي على التحديات. وما زال الشعب الأفغاني معرضا لتهديدات حركة طالبان، والإرهابيين الدوليين، وغيرهم من الجماعات المتطرفة العنيفة، والمجرمين. ويحتاج النظام الانتخابي الأفغاني إلى إصلاح جدي. ويجب زيادة النمو الاقتصادي. وما زال الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان مسألتين تثيران بالغ القلق. ولكن، حتى في مواجهة هذه التحديات، من الواضح أن مكاسب استثنائية ما زالت تتحقق في أفغانستان. وتلك المكاسب يجب، بل سيتم الحفاظ عليها.

و ذلك هو ما ركز عليه الحدث الرفيع المستوى الذي عقده وزير الخارجية جون كيري، ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، والرئيس التنفيذي الأفغاني عبد الله عبد الله على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الالتزام باستكمال التقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية، ودعم الطريق نحو السلام والاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي في جميع أنحاء

المنطقة. ولا يزال الحكم والتنمية يشكلان أساسا للاستقرار والتقدم في أفغانستان. وسوف نواصل دعم الرئيس غني وحكومة الوحدة الوطنية في سعيهما إلى تحقيق الإصلاحات ذات الأهمية الحاسمة. ونرحب بتعيين محافظي المقاطعات الجدد، ونشجع الرئيس غني على مواصلة عمله في مكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات وإكمال الإصلاحات وترسيخ سيادة القانون.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد أعطت الحكومة الأولوية إلى توسيع نطاق الاتصال عبر المنطقة، وهذا أمر نرحب به. وهناك عدة مبادرات جارية في مجال التجارة والبنية التحتية، بما في ذلك، مشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء (CASA-1000). ونأمل أن نواصل النظر جميعا، في مؤتمر قلب آسيا المقرر عقده في إسلام أباد في كانون الأول/ديسمبر، في المزيد من السبل الكفيلة بتحقيق تقدم في خطة العمل الاقتصادية الإقليمية الشاملة.

وكما قال الرئيس أوباما في الشهر الماضي، فإن التزامنا إزاء أفغانستان وشعبها سيظل مستمرا. ولا تزال قواتنا تشارك في مهمتين محددتين وهامتين هما تدريب القوات الأفغانية وإسداء المشورة إليها ومساعدتها، ودعم عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان لضمان عدم تحولها مرة أخرى إلى ملاذ آمن للإرهاب. وإن مشروع القرار A/70/L.23 مثال على التزامنا المشترك، ونحن نتطلع إلى اعتماده. ومن الأهمية بمكان أن يؤكد المجتمع الدولي التزامه بتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر في أفغانستان، وإرسال رسالة دعم قوية إلى حكومتها، وفي المقام الأول، إلى السكان الذين عانوا كثيرا.

وتتطلع حكومة بلدي خلال العام القادم إلى العمل مع التحالف المتنوع لأصدقاء أفغانستان وشركائها بهدف تحديد مسار مستقبل الأمن الدولي، والالتزامات الاقتصادية والسياسية في أفغانستان. وسيكون المؤتمران المتوقع عقدهما في وارسو في تموز/يوليه، وفي بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر، بمثابة مركزي تنسيق لذلك الالتزام. وإن في صمود الشعب الأفغاني والتزامه القوي بتحقيق مستقبل أفضل لأطفاله تذكرة بما تستطيع حكومة أفغانية قوية أن تحققه بدعم دولي قوي أيضا. ومنذ وقت ليس ببعيد، لم يكن للفتيات الأفغانيات نصيب من التعليم الرسمي البتة، أو يحظين بالنزر اليسير منه فحسب. واليوم، تجلس الملايين من الفتيات في غرف الدراسة. وهذا مهم، لأن حصول الفتيات على التعليم قد أثبت أنه أحد أهم مقاييس التقدم المحرز في أي بلد. ومن المهم أيضا أن النساء الأفغانيات اللاتي كن محصورات في منازلهن، تعملن الآن وزيرات في الحكومة وبرلمانيات وقاضيات وموظفات أمن ورائدات في مجال الأعمال التجارية. ومن المهم أيضا أن جيلا كاملا جديدا من الأفغان يتشوق إلى المضي قدما ببلده ليتبوأ مكانه في المجتمع والاقتصاد العالميين، فضلا عن الابتكار وإطلاق الأعمال التجارية الجديدة التي من شأنها تهيئة فرص للتوظيف وتحقيق الرخاء في العقود القادمة.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا لجهود الوفد الألماني المبذولة في توجيه المفاوضات على مشروع القرار السنوي بشأن أفغانستان (A/70/L.23)، الذي تشارك باكستان في تقديمه والذي ستعتمده الجمعية العامة.

لقد عانى شعب أفغانستان من ويلات النزاع والحرب الأهلية والغزو الأجنبي وعدم الاستقرار على مدى عقود، وهو يستحق استعادة السلام والأمن في أقرب وقت ممكن. وتدين باكستان العنف والإرهاب في أفغانستان، وليس هناك أي مبرر لشن الهجمات ضد الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال. وللأسف، ما تزال تحديات استعادة السلام والأمن في أفغانستان هائلة. وفي الواقع، فقد زاد تدهور الوضع الأمني بسبب التصعيد في العنف والزيادة الكبيرة في خسائر الأرواح في صفوف المدنيين.

وقد كشفت التطورات العسكرية الأخيرة في قندز عن جوانب الضعف في قوات الأمن الأفغانية ومواصلة اتكالها على الوجود العسكري الدولي، في المدى القصير على الأقل. ويسلط تقرير أفغانستان الداخلي بشأن نكسة قندز الضوء على بعض أوجه القصور التي يتعين معالجتها، بما في ذلك، الافتقار إلى التنسيق. ومن الأفضل ألا تظهر الحكومة الأفغانية نقاط ضعفها الداخلية للخارج، وإنما عليها أن تسعى للتصدي لها بعزم. وقد تفاقم عدم استقرار البيئة الأمنية بسبب ميليشيات العصابات والجماعات الإرهابية المتنافسة، بما في ذلك، تنظيم داعش، وإنتاج المخدرات، والتهريب.

وهناك طريقان مؤديان إلى السلام في أفغانستان: فإما الانتصار العسكري على التمرد أو التفاوض بشأن السلام. وقد ثبت أن الانتصار العسكري لا يزال بعيد المنال لأكثر من ١٤ عاما، ومن المرجح أنه لن يتحقق في المستقبل. والواضح أن توافق آراء المجتمع الدولي يتمثل في أن التفاوض بشأن السلام هو الخيار الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وإن من الأهمية بمكان التفاوض بشأن السلام والمصالحة الوطنية لمنع ظهور تنظيم داعش في أفغانستان والمنطقة. ولكن يبدو أن الأطراف الأفغانية نفسها قد ابتعدت عن توافق الآراء الدولي القائل بأنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال الحوار والمفاوضات. وتفتقر حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية نفسها إلى سياسة موحدة لدعم عملية السلام. وهي بحاجة إلى تخطي خلافاتها الداخلية وتعزيز وحدتها وتوضيح سياستها فيما يتعلق بعملية السلام.

وعقب إعلان وفاة الملا عمر، عادت حركة طالبان الأفغانية إلى خيارها الأساسي المتمثل في القتال بدلا من الحوار، الأمر الذي أدى إلى تصاعد هجمات المتمردين. وقد جعل الصراع الداخلي في صفوف حركة طالبان الأفغانية إحياء عملية السلام أكثر صعوبة. ومن شأن التشرذم في صفوف حركة طالبان أن يؤدي إلى زيادة التمرد، بل قد يؤدي إلى ظهور تنظيم داعش.

وبدون تسليم الجانبين بأنه ليس هناك طريق بديل للسلام في أفغانستان إلا من خلال الحوار غير المشروط، فسوف يكون صعبا جدا إحياء عملية السلام. وقد يسرت باكستان – بناءا على طلب الرئيس أشرف غني – المحادثات المباشرة الأولى بين كابل وحركة طالبان الأفغانية في موري، وقد قمنا بذلك بنية حسنة. ووصف الجانبان الجولة الأولى بأنها بداية مشجعة، ولكن توقفت العملية بعد الكشف عن وفاة الملا عمر، وبسبب التنازع بعد ذلك على الخلافة داخل حركة طالبان الأفغانية. ولا تزال باكستان مستعدة للمساعدة في إحياء عملية سلام تقودها وتملك زمامها أفغانستان. وقد أكد رئيس وزراء بلدي ذلك مرة أخرى للرئيس غني عندما اجتمعا في وقت سابق اليوم في باريس. ولكن لن تستطيع باكستان القيام بذلك إلا بموجب طلب رسمي من جانب الحكومة الأفغانية. وباكستان على استعداد للشروع في ذلك أيضا بمجرد توقف الخطابات المعادية لباكستان في كابل.

وليس هناك مجال للشك في صدق باكستان في سعيها إلى تحقيق السلام في أفغانستان ومعها أيضا، ما دامت تربط بيننا روابط ممتدة، عميقة ومتشابكة. وقياسا إلى شعب أفغانستان، فقد عانت باكستان وشعبها أكثر من استمرار الحروب والعنف والإرهاب في أفغانستان على مدى ٣٥ عاما. فباكستان هي الضحية الأولى للإرهاب. وقد فقدنا عشرات الآلاف من الأرواح – مدنيين، ونساء وأطفالا وجنودا – بسبب العنف الإرهابي. وإن عزمنا على استئصال آفة الإرهاب من إقليم بلدنا لواضح وجلي. وبالتالي، فإن عملية باكستان العسكرية Zarb-e-Azb هي الحملة الأكبر والأكثر فعالية ضد الإرهاب في أي من أنحاء العالم، ويشارك فيها ما يزيد على ١٨٠ ٠٠٠ من أفراد قواتنا الأمنية. وقد استهدفنا جميع الجماعات الإرهابية،

وسنواصل ذلك، وحققنا تقدما كبيرا في تطهير إقليمنا من الإرهابيين، ولن ننهي عمليتنا هذه إلا حين تتحقق أهدافنا. ولكن لن تتحقق هذه الأهداف تماما إلا عندما يتم القضاء على الملاجئ والملاذات الآمنة لهؤلاء الإرهابيين الذين فروا من عمليتنا إلى أفغانستان. ولا يمكن أن نسمح بأن يكون شعبنا أو جنودنا مستهدفين بواسطة هجمات عبر الحدود تُطلق من هذه الملاذات الآمنة في أفغانستان.

وعندما بدأت باكستان عمليتها لمكافحة الإرهاب في شمال وزيرستان، دعينا كابل إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمنع فرار الإرهابيين إلى أفغانستان وشن الهجمات عبر الحدود من الإقليم الأفغاني.

لم نتلق هذا التعاون حتى الآن. وأود من هذا المنبر أن أكرر مجددا نداءنا بتقديم هذا التعاون. إن عدم المعاملة بالمثل لم يكن من جانب باكستان، بل من جانب كابل.

كما تدعو باكستان المجتمع الدولي إلى حل مشكلة أكثر من ٣ ملايين لاجئأفغاني ما زالوا يقيمون في باكستان. وقد كنا مضيفين نموذجيين لهؤلاء اللاجئين لأكثر من ثلاثة عقود. ولا يمكن لمن يقيمون الحواجز في أوروبا ضد اللاجئين القادمين من سورية وغيرها من مناطق النزاع، أن يتوقعوا من باكستان أن تستضيف الملايين من الأفغان إلى أجل غير مسمى ودون دعم دولي. ويجب على المجتمع العالمي تسهيل عودة اللاجئين الأفغان إلى أوطانهم وإعادة توطينهم بكرامة، أولا من خلال تمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق تعزيز المساعدة المقدمة؛ ثانيا، من خلال تخصيص الموارد المكرسة للإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل؛ وثالثا، تشجيع الحكومة الأفغانية على إيلاء اهتمام خاص للسكن وأسباب المعيشة عند تخطيط برامج استيعاب العائدين من اللاجئين.

والاجتماع الوزاري المقبل الخامس لعملية قلب آسيا، الذي سيعقد في إسلام آباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وسيشارك في افتتاحه الرئيس أشرف غني ورئيس الوزراء نواز شريف، هو مظهر من مظاهر تصميم بلدي على دعم السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة. ونأمل أن يعمل على تجديد التركيز الدولي على أفغانستان، واستعادة الثقة والثقة المتبادلة بين دول المنطقة.

ولا تزال باكستان ملتزمة بمبادئ السلام من أجل تحقيق منطقة تنعم بالتنمية والسلام. وقد حققنا بداية طيبة عن طريق إعادة بناء العلاقات الثنائية مع أفغانستان بعد تنصيب الرئيس غني في العام الماضي. ونحن على استعداد لاستئناف هذا الزخم الإيجابي. ونحن نعتقد أن هذا ما تريده شعوبنا أيضا. ويجب أن نبني مصيرنا المشترك وفقا لرغبات شعوبنا.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني للرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان. أود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للسفير هارالد براون ممثل ألمانيا وزملائه على إدارة المشاورات بفعالية، بشأن مشروع القرار A/70/L.23 الذي سيعتمد قريبا. كما أغتنم هذه الفرصة لشكر الممثل الدائم لأفغانستان الذي وصل حديثا، السفير محمود سايكال، وزملاءه على اضطلاعهم بدور نشط في تحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. ويتضمن مشروع القرار نقاط هامة للغاية، ولكنه طويل جدا، إذ يقع في ٢٤ صفحة ويتألف من ١٠٩ فقرات. ولكي أكون صريحا، فإنه يمكن تقليصه في المرة المقبلة.

وقد اتفقنا قبل ثلاث سنوات في طوكيو، على مبدأ المساءلة المتبادلة بين أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل تحقيق اعتماد أفغانستان على الذات. وتكرر التأكيد، بكابل في ٥ أيلول/سبتمبر، على إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة بنجاح في الاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة.

وأرحب بتأكيد حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان على التزامها مجددا بالوفاء بمسؤولياتها.

واليابان هي من أقوى داعمي أفغانستان. وبصفتي ممثلا خاصا سابقا في أفغانستان وباكستان، فأنا أؤمن دائماً بأن أفغانستان لديها إمكانات كبيرة لتحقيق الاعتماد على الذات. ويجب أن تستمر أفغانستان والمجتمع الدولي في العمل جنبا إلى جنب نحو تحقيق هذا الهدف. وفي حين أنني أتشاطر العديد من الشواغل التي أعرب عنها المتكلمون السابقون بشأن الحالة السياسية والأمنية في أفغانستان، أود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية من أجل تحقيق أفغانستان الاعتماد على الذات.

النقطة الأولى هي بشأن أهمية تعزيز الزراعة، وهي تمثل الصناعة الأساسية لتوليد فرص العمل وإدرار الدخل. وفي عام ٢٠٠٣، قام الدكتور تيتسو ناكامورا، وهو طبيب من اليابان، بإطلاق مشروع في صحراء غامبيري في ولاية ننكرهار، بهدف تحويلها إلى أراض خصبة. وباستخدام تكنولوجيا الري اليابانية التقليدية المستخدمة منذ قرون، مع الأساليب التقليدية الخاصة بأفغانستان، نجح مشروع الأراضي الخضراء هذا في إنشاء نظام ري فعال للغاية، مما أدى إلى زيادة إنتاج القمح. وقد أدت الزيادة في إنتاج الأغذية إلى تحسين صحة شعوب المنطقة وزيادة فرص العمل. وأدت الزيادة الكبيرة في فرص العمل إلى تحقيق المزيد من الاستقرار الاجتماعي وحدوث انخفاض ملحوظ في معدلات الجريمة. وكانت المنظمات غير الحكومية هي وحدها التي تمول البرنامج في البداية. وفي عام ٢٠١٠، انضمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وذلك بتقديم المساعدة التقنية والمالية. وتقوم حكومة اليابان حاليا بالنظر في إمكانية التعاون مع الحكومة الأفغانية والمنظمات الأخرى من اجل إدخال هذا النظام للري في مناطق أخرى من أفغانستان. وتشكل هذه القصة مثالا حيا على إمكانات أفغانستان لتحقيق الاعتماد على الذات.

والنقطة الثانية هي أن التعاون الإقليمي، مع تحسين الترابط الإقليمي، سوف يوفر أساسا أمتن لتحقيق النمو الاقتصادي. وترددت هذه النقطة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، الذي عقد بكابل في أيلول/سبتمبر. وأفغانستان دولة غنية بالموارد الزراعية والمعدنية، ولكن لم يتم الاستفادة منها أو استخدامها بشكل كامل بسبب الكثير من العقبات. والهياكل الأساسية المتخلفة للنقل سواء داخل أفغانستان أو خارجها، هي واحدة من تلك العقبات. وشجعت اليابان ومصرف التنمية الآسيوي هذه السنة إجراء دراسات أولية بشأن تحسين الترابط في المنطقة. وركزت إحدى هذه الدراسات على خط السكة الحديدية تورغندي – هيرات لربط غرب أفغانستان بتركمانستان، ونأمل أن يفتح الباب أمام فرص اقتصادية جديدة. كما يقوم مصرف التنمية الأفريقي واليابان بدراسة مشروع ممر سالانغ، وهو موقع رئيسي لممر طاجيكستان – أفغانستان – باكستان. وهو واحد من مشاريع برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا. والعقبة في هذا الصدد هي انعدام نقاط المراقبة الحدودية. وعند إنشاء نقاط المراقبة الحدودية على نحو فعال، فإنها لن تعزز الأنشطة الاقتصادية الإقليمية كثيرا فحسب، لكنها ستمنع أيضا حدوث الأنشطة غير القانونية مثل الاتجار بالمخدرات.

ونقطتي الثالثة هي أهمية الموارد البشرية. قامت اليابان بتشييد أو تجديد ما يقرب من ١ ٠٠٠ مدرسة على مدار عقد من الزمن. ومن الجدير بالذكر أيضا أن اليابان، بالتعاون مع اليونسكو، تعمل على تنفيذ برامج محو الأمية لأكثر من مليون أفغاني منذ عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تلقى ما يقرب من ٤٠٠ شاب من المسؤولين الحكوميين دراسات جامعية عليا في اليابان. ويمكن للموارد البشرية إرساء الأساس

اللازم من أجل تحقيق أفغانستان التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات.

واليابان مصممة على الاستمرار في تقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى يتسنى للحكومة الأفغانية تحقيق الاعتماد على الذات، وبحيث يمكن أن تستفيد جميع البلدان المجاورة. إن دعم اليابان لأفغانستان هو جزء من سياستها في تقديم إسهام فعال لتحقيق السلام على أساس مبدأ التعاون الدولي. وبينما تقوم أفغانستان بخطوة انتقالية حاسمة نحو الاعتماد على الذات، فإننا على استعداد لتقديم الدعم بالتعاون مع المجتمع الدولي.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/70/359)، وتؤيد اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/70/L.23.

وإذ نتكلم، فإن أفغانستان في بداية عقد التحول. وقد شرعت أفغانستان، بقيادة حكومة الوحدة الوطنية، في رحلة تاريخية جديدة لبناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية. تقف أفغانستان عند منعطف انتقالي ثلاثي، يشمل السياسة والأمن والاقتصاد، حيث لايواجه شعبها فرصة ثمينة لتحقيق السلام والتنمية للبلاد فحسب، وإنما أيضا مجموعة متنوعة من التحديات الكبيرة. وفي سبيل تعزيز السلام والتعمير، وفي نهاية المطاف تحقيق الأمن والنظام والتنمية والرخاء، من الضروري بذل جهود حثيثة من جميع مشارب الحياة في أفغانستان واستمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم والمساعدة بصورة بناءة. وأود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولاً، إنه من الضروري احترام ملكية الشعب الأفغاني. ومنذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، فإنها تعمل جاهدة للحفاظ على الاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية، والنهوض المطرد بسيادة القانون، وقد حققت نتائج إيجابية في هذه المجالات. وفي التحليل النهائي، فإن الشعب الأفغاني نفسه يجب أن يتولى زمام المسعى الأفغاني. ولن يتمكن أبناء الشعب الأفغاني من أن يتحكموا بمصيرهم ويصبحوا أولي الأمر الحقيقيين إلا من خلال الحفاظ على الملكية الأفغانية. نحن على قناعة بأن الشعب الأفغاني لديه القدرة والحكمة لتحمل مسؤولية التنمية في بلدهم، وفي نهاية المطاف تحقيق السلام والاستقرار. يجب على المجتمع الدول، من جانبه، أن يحترم بتعقل سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية، وأن يقوم بدعم الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

ثانيا، من الضروري تعزيز عملية المصالحة السياسية بشكل حازم. إن المصالحة السياسية على نطاق واسع وشامل للجميع أمر ضروري بالنسبة لأفغانستان كي تحقق السلام والازدهار الدائمين. وتأمل الصين أن تضع مختلف الفصائل السياسية مصلحة بناء الدولة والتنمية قبل أي شيء آخر، وأن تشارك بنشاط في عملية المصالحة السياسية بغية التشاور بين بعضها البعض بشأن المسائل الهامة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والرخاء في أفغانستان. ينبغي للمجتمع الدولي دعم وتعزيز عملية السلام والمصالحة التي يملكها ويقودها الشعب الأفغاني، وفي الوقت نفسه دعم الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف لتعزيز محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في محاولة لخلق ظروف مواتية تفضي لتحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان.

ثالثاً، من الضروري مساعدة الحكومة الأفغانية في مجال بناء القدرات. وفي الآونة الأخيرة، استمرت الحالة الأمنية القاتمة في أفغانستان مع وقوع حوادث أمنية متكررة جداً. أشار الرئيس شي جينبينج في مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في تموز/يوليو إلى أنه ينبغي للمنظمة أن تتناول الحالة في أفغانستان من خلال تعزيز تعاونها معها في مجال الأمن ومساعدة قوات الأمن الأفغانية في بناء القدرات. تدعم الصين المنظمات الإقليمية الدولية مثل منظمة شنغهاي

للتعاون في مساعدة الأفغان على تعزيز بناء قدرة قوات الأمن الوطني وإدارات الشرطة، وتحسين الاستجابة الفعالة للتحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، وخلق بيئة خارجية مواتية للتنمية في أفغانستان.

رابعا، من الضروري دعم إدماج أفغانستان في أسرة الأمم المتحدة، والتعجيل بتنميتها. ولكون أفغانستان واحدة من أهم البلدان على طول طريق الحرير القديم، فقد درجت على أن تكون مركز عبور ذي إمكانات هائلة للتنمية يربط وسط آسيا بجنوبها وغربها. وتهدف مبادرة ”طريق واحد وحزام واحد“ الصينية إلى تعزيز الترابط فيما بين البلدان على طول الطريق، بما في ذلك أفغانستان، وتعزيز واجهة الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان وتحقيق تنميتها المستدامة والمتوازنة والمستقلة ذات الأبعاد المتعددة. ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي مع الصين ويواصل دعمه لأفغانستان لتطوير مزاياها من حيث الجغرافيا والموارد، وتمكينها من القيام بتعاون دولي وإقليمي هام في مجالات من قبيل الربط والطاقة والنقل والتجارة الإقليمية سعيا إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لإقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وأفغانستان، وكذلك يتزامن مع سنة التعاون الودي بين البلدين. في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، زار نائب الرئيس الصيني لي يوانتشاو أفغانستان، وتم خلال الزيارة التوصل إلى توافق هام مع القادة الأفغان.

ففيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ستقوم الصين بتنفيذ مشاريع تعاون إنمائية ثنائية ومساعدة أفغانستان على صياغة خططها لتطوير الهياكل الأساسية وتعزيز ربطها بالبلدان المجاورة. وفيما يتعلق بالأمن والتعاون، ستعمق الصين التعاون بين بلدينا في مجالات الأمن، والدفاع، ومكافحة الإرهاب، وفي الوقت نفسه مساعدة أفغانستان على تحسين قدراتها في مجالي مكافحة الإرهاب والدفاع. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الصين دعم أفغانستان في تحسين علاقاتها مع جيرانها، بينما تقوم بتعزيز التعاون بين البلدين في إطار الآليات الإقليمية والدولية، لا سيما منظمة شنغهاي للتعاون.

باعتبار الصين جارة موثوقة وصديقة لأفغانستان، فهي مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في بذل الجهود الدؤوبة للدفع معا للتحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان، من أجل تمكين الشعب الأفغاني من ضمان جني حصته العادل من ثمار الحضارة الإنسانية والتقدم.

السيدة بورد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ونحن نقترب من نهاية عام ٢٠١٥، فإن التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان وشركاءها الدوليين هي حقيقة ملموسة كما كانت عليه في السابق، ولكن إحراز التقدم في تحقيق النتائج للشعب الأفغاني هو حقيقي أيضا.

حققت حكومة الوحدة الوطنية، تحت قيادة الرئيس عبد الغني والرئيس التنفيذي عبد الله، مكاسب قيمة في عدة مجالات خلال سنتها الأولى في الحكم، بما في ذلك مكافحة الفساد، وتمكين النمو الاقتصادي. كانت الموافقة على الاعتماد الذاتي للحكومة من خلال إطار المساءلة المتبادلة في أيلول/سبتمبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ووضعت مساراً واضحا نحو الأمام لمشاركة الجهات المانحة مع الحكومة الأفغانية. إن مسار الإصلاح الناجح مسألة صعبة دائماً، ونحن نشجع الجهود المستمرة المتعلقو بالإصلاح وتوفير الأمن للشعب الأفغاني.

تولت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية هذا العام زمام المبادرة في توفير الأمن في أفغانستان، في حين كانت تواجهان تمردا صلبا. وكما شهدنا مؤخرا في قندوز، فإن المخاطر ليست بعيدة على الإطلاق. على الرغم من ذلك، استمرت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بالتصدي للتمرد في مواجهة خسائر فادحة. ونحيي ذكرى جميع الذين ضحوا بحياتهم هذا العام.

ترحب أستراليا بالدعم الدولي المستمر قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية عن طريق بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن ملتزمون بدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، حيث تعهدنا بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠١٨. ونحن ندرك أن الشعب الأفغاني لن ينعم بالتنمية والازدهار إلا من خلال دعم الأمن والاستقرار في أفغانستان.

وقد تحقق الكثير في أفغانستان في مجال حقوق الإنسان، ولكن لا يزال أمامنا الكثير لانجازه. إن قانون إنهاء العنف ضد المرأة وخطة العمل الوطنية للمرأة والسلم والأمن هما عنصران أساسيان في خطة الإصلاح. ونحن نحث الحكومة الأفغانية على التعجيل بالتقدم في التنفيذ. تقدم أستراليا المأوى والدعم لما يزيد على ٣٠٠ ٢ من النساء والفتيات، وتوفر التدريب لما يزيد على ٨٠٠ ٢ من مسؤولي الشرطة وقطاع العدل من أجل الدفاع عن حقوق المرأة.

تعرب أستراليا عن قلقها إزاء العدد المرتفع للغاية هذا العام في الأصابات بين المدنيين. وكل يوم، يلاقي حوالي ٩ أشخاص مصرعهم ويجرح ١٨ شخصا. ولهذا أثر مدمر على الأسر والمجتمعات المحلية. الأفغان العاديون يستحقون أفضل من هذا.

وتظل أستراليا ملتزمة بدعم أفغانستان. ونحن نتطلع إلى القيام بذلك في إطار شراكة وثيقة مع حكومة أفغانية متجاوبة وتتمتع بالمساءلة والاستجابة.

ويسر أستراليا المشاركة مرة أخرى في تقديم مشروع القرار السنوي **المتعلق بأفغانستان** (A/70/L.23)، وتتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم، مناقشة الجمعية العامة بشأن الوضع في أفغانستان. أود أن أشيد بوفد ألمانيا لقيامه بتنسيق المفاوضات الحكومية الدولية التي أدت إلى وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قرار الجمعية العامة السنوي، والمتوقع أن يعتمد بتوافق الآراء. كما كان الحال في الماضي، يسر الهند أن تكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا (A/70/L.23).

ويسعدنا أن يبقي التحول السياسي التاريخي في أفغانستان على مساره. وهذا تجسيد قوي لصبر شعب أفغانستان وشجاعته وتطلعاته الديمقراطية. تفخر الهند بدعوة نفسها أول شريك استراتيجي لأفغانستان، وهي مستعدة للقيام بأي شيء ضمن حدود قدرتها ووسائلها من أجل العمل مع الحكومة الأفغانية وشعبها لتحقيق طموحهما المشترك. ونحن نتشاطر رغبة الشعب الأفغاني في تحقيق أفغانستان قوية ومستقلة ومتحدة ومزدهرة. كنا سعداء باستضافة مستشار الأمن القومي الأفغاني، ونائب وزير خارجية أفغانستان في الهند في الأسابيع الأخيرة لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

لايزال مصدر قلقنا الرئيسي هو الحالة الأمنية في أفغانستان. ويؤيد رأينا أحدث تقرير للأمين العام (A/70/359) بأن الإرهاب – لا التمرد ولا الخلافات القبلية أو التناحرات الإثنية – هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار في أفغانستان. وما ينذر بالخطر هو ما يكشف عنه في التقارير الصادرة مؤخرا، بما في ذلك تقرير الأمين العام، فيما يتعلق بالصلة بين أعمال العنف التي نشبت في صفوف الإرهابيين، بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام والكيانات المرتبطة بها مع حركة طالبان. وما يثير القلق أيضا هو ما ورد في الفقرة ١٩ في تقرير الأمين العام الأخير من أنه يبدو غالبية المقاتلين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ينحدرون من تيار المعارضين السابقين لحركة طالبان الأفغانية، وحركة طالبان – باكستان، والجماعات المرتبطة سابقا بتنظيم

القاعدة. والهجمات التي شنت مؤخرا في بيروت وسورية وباريس كلها تشير إلى تصاعد التطرف وتوسع نطاق قوس الإرهاب. نحث، من الجمعية العامة هنا، مجلس الأمن على التحرك ضد هذا الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين على وجه الاستعجال وفي إطار زمني محدد.

مع الارتفاع المتزايد في الهجمات الإرهابية في أجزاء مختلفة من العالم، والنشاط الإرهابي المستمر في أفغانستان، يرى وفد بلدي أن هناك مبررات قوية لكي يقوم المجتمع الدولي بإلقاء نظرة جديدة على الطريقة التي يحدث فيها السحب التدريجي للوجود العسكري الدولي في أفغانستان. إن أنماط العنف في أفغانستان تتحور، فالإرهابيون لا يحاولون الاستيلاء على الأراضي فحسب، بل يحاولون إقحام الطائفية في ظروف معقدة أصلاً. وفي هذه المرحلة، من المهم لمجلس الأمن، الذي اتخذ عدة قرارات لمكافحة الإرهاب، وهي قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن ينظر في سبل شل تلك المنظمات الإرهابية. الخطوة الأولى التي ينبغي أن يتخذها المجلس هي تعزيز هيكل نظام الجزاءات التابع للمجلس من أجل الفرض والتنفيذ بصورة فعالة للقيود المفروضة على المنظمات الإرهابية التي ترد أسماؤها في القائمة بغية حرمانهم من المناطق المأمونة والملاذ الآمن.

وقد أحطنا علما بمختلف الخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان، تحت قيادة الرئيس عبد الغني، لإطلاق عملية سلام في أفغانستان. كما أحطنا علما بالفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام، حيث ذكر أن الهجمات التي وقعت في كابل وتزامنت مع ظهور قيادة طالبان جديدة في مطلع آب/أغسطس، دفعت بالرئيس غني إلى دعوة باكستان اتخاذ إجراءات عاجلة ضد حركة طالبان، ولا سيما منع استخدام أراضيها للتحضير لعمليات الحركة. كما دعا الرئيس غني إلى اتخاذ إجراء فعال وقابل للتحقق ضد شبكة حقاني. ونحن نؤيد عملية سلام شرعية يقودها ويملكها الأفغان ضمن إطار الدستور الأفغاني والخطوط الحمراء المقبولة دوليا.

ونحن كبلد نام، نود التركيز على التحديات الإنمائية الهائلة التي تواجهها أفغانستان، ونظرا إلى الحالة الأمنية الهشة، من الهمين بمكان أن تنعم أفغانستان ببيئة سياسية مستقرة، وداعمة للنمو والتنمية. اعتمد المجتمع الدولي مؤخرا الخطة الكموحة المسماة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي توفر منبرا لكفاحنا الجماعي من أجل عالم مستدام خال من الفقر والجوع. لايمكننا التخلي عن شعب أفغانستان في التزامنا بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتقع مسؤولية خاصة في هذا الصدد على عاتق مجلس الأمن تتمثل في ضمان التعامل مع تهديدات السلام والأمن الدولي المتعلقة بالحالة في أفغانستان على أساس الأولوية، لكي يتم التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ في أفغانستان.

لن تكون أفغانستان قادرة على تحقيق إمكاناتها الاقتصادية المثلى إلا إذا سمح لها بحرية العبور إلى الأسواق الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك في جنوب آسيا. ونأسف لأن أفغانستان لا تزال محرومة من هذه الحرية. فتحت الهند أسواقها أمام الصادرات الأفغانية كافة، وهي مستعدة لاستقبال الشاحنات الأفغانية في أراضيها. لا تزال الهند ملتزمة بقدر أكبر من التكامل الإقليمي ومنفتحة لتأييد مثل هذه المبادرات الإقليمية والانضمام إليها، بما في ذلك توسيع نطاق اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان.

وفي الختام، تأمل الهند بإخلاص أن توفر الجهود الضخمة اتبذلها الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي على مدى أكثر من عقد لتحقيق عملية انتقال سياسي ناجحة، قاعدةً صلبةً للاستقرار في أفغانستان في المستقبل. ستقف الهند إلى جانب الشعب والحكومة الأفغانية في كل مساعيهما. ونكرر دعمنا

للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى جعل أفغانستان سلمية ومزدهرة ومستقرة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسفير سايكال على مداخلته بمناسبة مشاركته الأولى في هذه المناقشة السنوية كممثل دائم لأفغانستان. أتمنى له كل النجاح في ممارسة دوره الهام هذا، وأؤكد له أنه يمكنه دائماً أن يعول على الدعم والتعاون من وفد إسبانيا.

أود أيضا أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لأن الجمعية العامة ستشرع في الأيام المقبلة، مثلما تفعل كل سنة، في اعتماد مشروع قرار جديد بشأن الحالة في أفغانستان (A/70/L.23). وينبغي أن يفسر اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء على أنه تعبير جديد عن التزام المجتمع الدولي بأسره، ممثلا بهذه الجمعية، تجاه أفغانستان، وحاضرها ومستقبلها؛ وإحرازها للتقدم، ودعمها في كفاحها ضد التحديات التي تواجهها، وهي نفس التحديات التي نواجهها أيضا؛ باختصار، إنه التزام بالمحافظة على جميع المكاسب الهامة التي حققتها أفغانستان في السنوات الـ ١٤ الماضية بمساعدة المجتمع الدولي، وبتعزيز تلك الإنجازات.

أبدت إسبانيا استعدادها للمشاركة في تقديم مشروع القرار، كدليل آخر على التزام بلدي وتضامنه مع أفغانستان وشعبها وحكومتها. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بجهود التنسيق التي قام بها وفد ألمانيا.

قبل أن أواصل بياني، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد إسبانيا للبيان الذي أدلى به نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

احتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية الأولى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، التي تم تشكيلها في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٤. إسبانيا تشيد بالعمل الذي نفذ خلال هذا العام، ولا سيما المسار المنصوص عليه في خطة الإصلاح المستندة إلى الاعتماد على الذات من خلال إطار المساءلة المتبادلة. ونشيد بالعزم والتصميم اللذين أبدتهما الحكومة الأفغانية، ونحن نشجعها على مواصلة هذا الطريق، ولا سيما فيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لزيادة النشاط الاقتصادي وفرص الاستثمار وخلق فرص عمل، وكذلك فيما يتعلق بتحسين الإدارة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، أود أن أهنئ أفغانستان على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وهي خطوة سيتم الموافقة عليها رسميا في المؤتمر الوزاري العاشر المقرر عقده بنيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وهذا التطور يمثل معلما هاما في الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحفيز تنمية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات وتوليد الدخل والنهوض بالإصلاح التنظيمي للمالية العامة.

ومع ذلك، فإن التقدم الاقتصادي في أفغانستان يتطلب تهيئة بيئة آمنة.

اسمحوا لي بأن أشيد بجهود وتضحيات أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وبالتزامهم ومهنيتهم. وستواصل إسبانيا دعم هذه الجهود، كما فعلت حتى الآن، فضلا عن جهود بعثة الدعم الوطيد، التي تدعم وتوجه وتدرب قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بالإضافة إلى بعثة الشرطة التابعة للإتحاد الأوروبي في أفغانستان.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا ازديادا مأساويا ومؤسفا في نشاط المجموعات الإرهابية والمتمردة في أفغانستان. وقد شهدنا أيضا ردا حازما من قبل السلطات الأفغانية، ورفضا شجاعا للنهج الإرهابي من قبل السكان. ويجب على الإرهابيين والمتمردين أن يعلموا أن حكومة وشعب أفغانستان يحظيان بدعم من المجتمع الدولي بأجمعه في

كفاحهما من أجل إحلال سلام دائم في البلد وتحقيق المصالحة بين جميع الأفغان وإقامة علاقات تعاون مع جيرانهما، والحفاظ على إنجازات الأعوام ال ١٤ الماضية.

وعلى نحو مماثل، وهذا عنصر شامل يمس بجميع المسائل المذكورة أعلاه، نود أن نشدد على أننا نعتقد أن التعاون الإقليمي هو عامل أساسي. وترحب اسبانيا بتعميق الحوار والتعاون بين أفغانستان وجيرانها في جميع المجالات، ولا سيما في مجالي الأمن والاقتصاد، وتشجع على ذلك. ونحن نتطلع باهتمام إلى المؤتمر الوزاري القادم لعملية قلب آسيا – اسطنبول، المقرر عقده يومي ٨ و٩ كانون الأول/ديسمبر في إسلام أباد، وهي عملية تشارك فيها إسبانيا بوصفها بلدا داعما. كما أننا نشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى مصالحة عميقة ودائمة داخل المجتمع الأفغاني من خلال عملية شاملة تحترم أيضا الإطار الدستوري الأفغاني، وتدعم حقوق الإنسان، وتشمل ملكية الحكومة والمجتمع الأفغانيين.

وفي حين اننا ندرك التقدم الذي أحرزته أفغانستان، تود إسبانيا أيضا أن تثني على خيار حكومة الوحدة الوطنية الواضح لتوطيد إنجازاتها والبناء عليها في مجالات الحريات المدنية وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. ونشيد أيضا بجهود حكومة الوحدة الوطنية لتحسين حالة الأطفال الأفغان. ومن الأمثلة الأخيرة على سياسة حكومة الوحدة الوطنية اعتمادها، في حزيران/يونيه، لخطة العمل بشأن المرأة والسلام والأمن. ولكن، لا يزال هناك عمل يجب القيام به. ونشجع على مواصلة هذه السياسات، ونكرر التأكيد على استعداد إسبانيا لمواصلة التعاون في هذا المسعى. وعلاوة على ذلك، يشكل اعتماد خطة عمل أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات ٢٠١٥-٢٠١٩ خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة إنتاج المخدرات وتهريبها واستهلاكها في أفغانستان. ونحن نشجع الحكومة الأفغانية على مضاعفة جهودها من أجل تنفيذ الخطة على النحو الواجب.

أود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام إسبانيا بتحقيق الاستقرار والتحول في أفغانستان. إن التزام بلدي التزام ثابت وطويل الأجل. وبوصف إسبانيا بلدا صديقا لأفغانستان، وكنتيجة طبيعية منطقية للعلاقة الوثيقة بين حكومتينا وشعبينا، فإنها تتشاطر التطلع إلى أفغانستان مزدهرة وديمقراطية وسلمية.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر وفد ألمانيا على تيسير المفاوضات على مشروع القرار (A/70/L.23) بشأن الحالة في أفغانستان. إننا نتطلع إلى اعتماده بالإجماع.

وتؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد شهد العام الأول من عقد التحول في أفغانستان جهودا مستمرة بذلتها القيادة لطرح إصلاحات كبيرة. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات الرئيسية أمام حكومة الوحدة الوطنية. وهذا يذكرنا جميعا بأن أفغانستان لا تزال بحاجة إلى اهتمام وثيق ودعم قوي من المجتمع الدولي.

أولا، إن أحد أهم التحديات هو خلق بيئة آمنة من أجل تنمية البلد. وتشعر ليتوانيا بقلق بالغ إزاء القتال المحتدم في مختلف أنحاء البلد. ولا يزال النزاع يخلف خسائر فادحة في صفوف الأفغان العاديين. وخسر المزيد من المدنيين أرواحهم هذا العام بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. وتتسبب الاشتباكات البرية، وأجهزة التفجير المرتجلة، والهجمات الانتحارية والاغتيالات المستهدفة، بزيادة في عدد الوفيات والإصابات. إن ارتفاع عدد النساء والأطفال الذين قتلوا وشوهوا جراء العنف المرتبط بالنزاع يثير القلق البالغ. وعمليات الاختطاف وقطع رؤوس الرجال والنساء والأطفال من الهزازة يزيد من

حدة آخر موجة من العنف. كما تتسبب الجماعات المنتسبة للدولة الإسلامية في العراق والشام في أفغانستان بقلق متزايد.

وبالرغم من جهود الرئيس غني الرامية إلى استئناف محادثات السلام مع حركة طالبان، لم تتم حتى الآن رؤية أي نتائج ذات مغزى. وندعو الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة إلى مضاعفة جهودها في دعم عملية السلام في أفغانستان. وانعدام الأمن المتزايد في قندوز ومقاطعات أخرى في أفغانستان لا يظهر قوة حركة طالبان فحسب، ولكن أيضا ضعف المؤسسات الحكومية المحلية. إن الافتقار إلى التقدم الاقتصادي، والفساد، وعدم كفاءة بعض المسؤولين المحليين هي وراء تناقص التأييد للحكومة.

تنفيذ الإصلاح هو تحد رئيسي آخر أمام حكومة الوحدة الوطنية. ومطلوب تحقيق توافق آراء واسع النطاق لتحسين سيادة القانون، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وإصلاح العملية الانتخابية، ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وفي هذا السياق، فإن تعيين حكام الولايات في الوقت المناسب والنهوض بالإصلاح الانتخابي هما ضروريان لتعزيز ثقة المواطنين في الحكومة والعملية الديمقراطية. وبما أن إنتاج أفغانستان شكل ما يقدر بنسبة ٨٥ في المائة من الإنتاج العالمي للأفيون و ٧٧ في المائة من إنتاج الهيروين لعام ٢٠١٤، فلا بد أن يكون لخطة العمل الوطنية الجديدة بشأن المخدرات تأثير ملموس في التصدي لتحدي المخدرات.

وتمثل مغادرة الشباب الأفغان المؤهلين للبلد ظاهرة أخرى مثيرة للقلق. وهي تتسبب في زيادة في هجرة الأدمغة، في الوقت حيث تمس الحاجة في أفغانستان لأفضل العقول وأكثرها التزاما. كما تسهم في أزمة المهاجرين في أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم، وتعرض المغادرين لمخاطر إضافية. ونحث حكومة الوحدة الوطنية على زيادة الجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل، وتحسين مناخ الأعمال التجارية في البلد، وبالتالي تمكين الأفغان من البقاء في أفغانستان والإسهام في بناء مستقبل أفضل لبلدهم.

وفي حين تم القيام بالكثير لتعزيز حقوق المرأة، فإن العيش في أفغانستان كإمرأة ما زال يمثل تحديا. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات واسع الانتشار – ويكفي التذكير بحالة فرخوندا، المرأة الأفغانية التي قُتلت بوحشية على يد غوغاء كابل في ١٩ آذار/مارس. وتمثل خطة العمل الوطنية التي اعتمدت مؤخرا وتتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، خطوة هامة في معالجة بعض الصعوبات التي تواجهها المرأة الأفغانية. وينبغي تنفيذ الخطة بنشاط. يجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة بالكامل في جميع جوانب العمليات في أفغانستان، بما في ذلك جهود السلام. ويجب على أي اتفاق مستقبلي أن يحتفظ بجميع الإنجازات الكبيرة التي شهدها العقد الماضي، بما في ذلك زيادة حماية حقوق المرأة الأفغانية.

ولا يزال التعاون الإقليمي مهما كما في أي وقت مضى في بناء أفغانستان مزدهرة وسلمية. ويصب استقرار أفغانستان في مصلحة جميع البلدان المجاورة لها. ولن تسفر المصالح المتضاربة عن حل مستدام.

ولا تزال ليتوانيا شريكا ثابتا لأفغانستان، وداعما في تحقيق أهدافها الرئيسية ومساهما في ذلك. وسوف يستمر دعمنا السياسي والعسكري والمدني لأفغانستان، بما في ذلك تطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وتعزيز المبادرات الإقليمية. ولا تزال ليتوانيا عاملة في بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، وتواصل مشاركتها في بعثة الشرطة التابعة للإتحاد الأوروبي. وإزاء التصاعد الأخير في أعمال العنف، هناك حاجة ملحة إلى مناقشة زيادة مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان بعد عام ٢٠١٦. ونشجع المجتمع الدولي على

مواصلة مساعدة ودعم أفغانستان في طريقها الصعب نحو بناء مستقبل آمن وعادل.

وتثني ليتوانيا على عمل الأمم المتحدة في مساعدة الأفغان على إرساء الأسس للسلام المستدام وللتنمية.

وكان وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في غاية الأهمية للنهوض بحقوق الإنسان، والعمليات الديمقراطية، والتنمية الشاملة في أفغانستان. والوجود الميداني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في المناطق النائية من البلد أمر حيوي لتحقيق السلام، والاعتماد على الذات، والنمو في أفغانستان.

وفي الختام، تقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان على عاتق الأفغان أنفسهم. وليتوانيا على استعداد لدعم جهودهم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة السنوية.

وأؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

كما نشكر السفير سايكال ممثل أفغانستان على البيان الذي أدلى به، والوفد الألماني على جهوده التي أدت إلى توافق للآراء على مشروع القرار (A/70/L.23).

وأود أن أثير ثلاث نقاط – الأولى، بشأن التحديات الأمنية والتعاون الإقليمي؛ والثانية، بشأن التعاون من أجل التنمية الاقتصادية؛ والثالثة، بشأن الحكم الرشيد. وسيكون بياني متاحا بالكامل على موقع تويتر.

أولا، بشأن التحديات الأمنية والتعاون الإقليمي، كما نعلم جميعا وكما ذُكر في وقت سابق اليوم، فان أفغانستان قطعت شوطا طويلا. واسمحوا لي أن أذكر، على سبيل المثال، تقديم الخدمات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، والتداول الديمقراطي الأول للسلطة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتوفير الأمن الخاص بها منذ بداية العام. ومع ذلك، فإن التحديات الأمنية في أفغانستان لا تزال تبعث على القلق. وأظهرت التطورات الأخيرة في قندز، بالإضافة إلى التقرير (A/70/359) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ازديادا في الإصابات بين المدنيين وفي حالات التشريد. وتقدم مملكة هولندا تعازيها إلى أفغانستان في الأرواح التي فُقدت. ويبقى استمرار دعم المجتمع الدولي مهما، بما فيه دعم مملكة هولندا.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة إلا من خلال السلام الإقليمي وعملية المصالحة. ومن المهم أن تكون العملية بقيادة الأفغان وبملكيتهم، وأن تحصل على قبول المنطقة المطلوب بغية النجاح في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وتأمل مملكة هولندا بالتمكن من استئناف محادثات السلام بسرعة مع ممثل لوفد حركة طالبان، وعلى الأقل بنفس القدر من الأهمية، بالدعم اللازم من المنطقة الواسعة.

وفي ذلك السياق، ترحب مملكة هولندا بالخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا في تحقيق التقارب الإقليمي. ونرحب على نحو خاص بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان الذي عقد مؤخرا في كابل، حيث تمت مناقشة تكثيف التعاون الاقتصادي الإقليمي. ونود أيضا أن نرحب كثيرا بالاجتماع الوزاري المقبل لعملية قلب آسيا، المقرر عقده الأسبوع المقبل في إسلام أباد، ونعرب عن أملنا الصادق في أن يتم إحراز تقدم في التقريب فيما بين دول المنطقة .

ثانيا، بشأن التعاون من أجل التنمية الاقتصادية، يبقى ٤٠ في المائة من السكان الأفغان عاطلين عن العمل و ٤٠٠ ٠٠٠ شاب أفغاني، في المتوسط، ينضمون إلى سوق العمل سنويا. ولذلك، فإننا نرحب ترحيبا صادقا بخطة التوظيف التي قدمتها

حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية. إن الآفاق المستقبلية للشباب والاستفادة من الموارد البشرية للشباب بالغة الأهمية من أجل إعادة إعمار أفغانستان. وستظل مملكة هولندا شريكا لأفغانستان في دعم هذا المسعى من خلال المساهمات في برامج إعادة الإعمار، ومن خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة الأفغانية. وفي إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة وخطة االاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة، وافقت الجهات المانحة على الالتزامات المتفق عليها، ونرى من الأهمية بمكان لكلا الطرفين الوفاء بمسؤولياتهما ذات الصلة.

ثالثا، بشأن الحكم الرشيد، نحن نعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية قد أحرزت تقدما كبيرا في تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال تحسين المساءلة والحد من الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي من تحقيق تقدم مثير للإعجاب في وقت قصير. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به أيضا لضمان أن تكون الانتخابات المستقبلية عادلة وشفافة وشاملة للجميع. وستبقى مملكة هولندا شريكا لأفغانستان في دعم ذلك المسعى.

ونرحب بالنواتج المتوخاة الملموسة في خطة االاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة. وعلى وجه الخصوص، نرحب بإنشاء وحدات الإدعاء للتصدي لأعمال العنف ضد المرأة في جميع المقاطعات. إن حماية حقوق الإنسان وتحسين حالة حقوق الإنسانفي غاية الأهمية لتحقيق المزيد من الشمولية والديمقراطية والإزدهار في أفغانستان. ويعمل العديد من الأفغان من أجل تحقيق تلك الغاية. وفي الآونة الأخيرة، تعرض السكان الأفغان في قندز، بمن فيهم، العاملون في مجال تقديم المعونة والمدافعون عن حقوق الإنسان، لتهديدات خطيرة من قبل حركة طالبان وجماعات متمردة أخرى. ورجع بالفعل العديد منهم إلى قندز لمواصلة عملهم وحياتهم، مما يدل على قدرة الصمود الكبيرة للشعب الأفغاني.

وفي الختام، فإن التطورات الأخيرة في قندز تدل على أن أفغانستان ما زالت تتطلب تقديم الدعم الدولي. فاستمرار مشاركة المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لضمان ألا تذهب الاستثمارات السابقة سدى. والمملكة الهولندية، وهي شريك لأفغانستان لمدة طويلة، ساهمت إلى حد كبير في مجالات الأمن والعدالة والتنمية. وسنظل ملتزمين طوال مدة عقد التحول، ونحن حاليا بصدد تقييم مساهماتنا لما بعد عام ٢٠١٦. وستقدم هذه الالتزامات في سياق إزدياد الملكية والقيادة الأفغانية. وبروح الشراكة، سنركز على دعم السلام والعدالة والتنمية، ونحن ملتزمون بمواصلة دعم أفغانستان وشعبها.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. ونرحب بالإكمال الناجح للمشاورات التي قادها الوفد الألماني بشأن مشروع القرار A/70/L.23، بشأن الحالة في أفغانستان. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في الأيام المقبلة. ونرى أن مشروع القرار الشامل هذا هو ذو أهمية خاصة، لأنه يسلط الضوء على الإنجازات والمبادئ التوجيهية للجهود المستقبلية والمسؤوليات التي تتحلمها كل من أفغانستان والمجتمع الدولي.

وستتاح لنا فرصة لاستعراض التقدم المحرز بشأن المسائل الواردة في مشروع القرار في مناسبات مستقبلية مهمة متعلقة بأفغانستان، مثل المؤتمر الوزاري لعملية اسطنبول، ومؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي لعام ٢٠١٦، الذي سيعقد في وارسو، والمؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، الذي سيعقد في بروكسل.

وتواصل أفغانستان مسيرتها في التحول السياسي، والأمني الاقتصادي. وتستحق منجزات الأعوام ال ١٤ الماضية الثناء، بما في ذلك في مجالات الأمن، والديمقراطية، والحكم، والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات لم تصل إلى نقطة اللاعودة. ويلزم أيضا التصدي للعديد من

التحديات. إن دعم المجتمع الدولي الدائم لأفغانستان خلال عقد التحول أمر في غاية الأهمية لصون الإنجازات التي تحققت والبناء عليها. ونقدر الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الدوليون في أفغانستان. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يبقى صون الأمن والاستقرار في أفغانستان من الأولويات الأساسية. ويتوقف استقرار أفغانستان، وبعد ذلك استقرار المنطقة، على تحسين الأمن. وتظل الجهود الرامية إلى تحقيق النجاح في عملية السلام عنصرا هاما في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية في وضعها موضع التنفيذ الإصلاحات المختلفة في مجال الحكم الرشيد، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الفساد، وعلى سيادة القانون. ومما لا شك فيه أن تلك الإصلاحات ستعزز التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلد وستساعد على تعزيز الثقة بهياكل الدولة. والإصلاح الإنتخابي مجال آخر بدأت فيه الحكومة الأفغانية عملية هامة. ونتوقع أن تؤدي الانتخابات البرلمانية، التي ستعقد بعد اكتمال الإصلاحات ذات الصلة، إلى المزيد من تعزيز عمل المؤسسات الديمقراطية.

وتتسم العديد من المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بطالع عابر للحدود. ويكتسي التعاون الوثيق بين بلدان المنطقة أهمية بالغة في التصدي لتلك التحديات.

ولذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي استخدام البرامج المتعددة الأطراف القائمة بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، لا تزال عملية اسطنبول بمثابة نموذج تعاون فعال يوفر حلول عملية للتحديات الحالية في قلب منطقة آسيا.

وستواصل تركيا دعم الحكومة الأفغانية في مساعيها الرامية إلى إحلال السلام، والاستقرار، والازدهار في أفغانستان، ما دام هناك حاجة إلى مساعدتنا. ويشكل برنامج تركيا لمساعدة الشعب الأفغاني أكثر برامج المعونة الإنمائية، الموجهة إلى بلد واحد، شمولا، في تاريخ تركيا. من خلال برنامجنا للمساعدة، أنجزت تركيا أكثر من ٨٠٠ مشروع منذ عام ٢٠٠٤. وسيستمر البرنامج في الأعوام المقبلة، مع التزام يبلغ ١٥٠ مليون دولار للفترة ما بين ٢٠١٥-٢٠١٧. وكدليل على التزامنا بأمن أفغانستان، فإن تركيا واحدة من أربع دول إطارية في بعثة الدعم الوطيد. وستواصل تركيا برامجها لبناء القدرات، في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي وعلى أساس ثنائي، لدعم الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. وأخيرا وليس آخرا، سوف تواصل تركيا مساهمتها في أفغانستان في البرامج المتعددة الأطراف، من خلال عملية القمة الثلاثية لأفغانستان – باكستان – تركيا، وعملية قلب آسيا – اسطنبول .

في الختام، أود التأكيد على أن الالتزام المستمر للمجتمع الدولي سوف يعزز آمال الشعب الأفغاني في مستقبل أكثر إشراقا. وستظل تركيا متضامنة دائما مع الشعب الأفغاني وستستمر في المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد رومانيا بالكامل البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه. وأود أن أكرر تأكيدي على الملاحظة الأخيرة للإتحاد الأوروبي، ألا وهي أنه من الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بقوة بإحراز التقدم على المدى الطويل في أفغانستان.

أود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لأفغانستان، وأن أتمنى له كل النجاح في ولايته.

يستحق الشعب الأفغاني الكثير من الإعجاب على الإنجازات التي حققها ويعود الفضل له في ذلك، ولكن هناك العديد من التحديات التي لا تزال قائمة. ولذلك، إننا نعتقد أنه من الضروري تهيئة بيئة جديدة في أفغانستان من شأنها توفير حياة هادئة وكريمة وسلمية للشعب الأفغاني، بيئة مؤاتية لتحقيق الاستقرار الدائم وإعادة بناء البلد.

وقد شاركت رومانيا في الانشطة في أفغانستان منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، من خلال قوات المناورة المكونة من ٢٢ وحدة على مستوى الكتيبة، التي تتألف من حوالي ١٤ ٠٠٠ جندي. ولدينا حاليا ٦١٥ جنديا منتشرين في بعثة الدعم الوطيد، وبذلك نواصل التزامنا الدائم بالسلام والاستقرار في أفغانستان.

في نفس الوقت، إن تمكين الأفغان للدفاع عن بلدهم بأنفسهم هو أمر بالغ الأهمية. وبناء على ذلك، شاركت القوات المسلحة الرومانية في بعثات تهدف إلى تثقيف وتدريب القوات المسلحة الأفغانية الجديدة. وقد كانت نشطة أيضا في أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات، وفي الأفرقة الاستشارية العسكرية. ومن الجدير بالذكر أن رومانيا قد نشرت أفرقة مختلطة بين الجنسين، بما في ذلك في وحدة التعاون المدني والعسكري وأفرقة المشاركة النسائية، بهدف العمل مع النساء والفتيات الأفغانيات. واستخدام مثل هذه القدرات الخاصة قد ساهم في إيجاد فهم أفضل للبيئة التشغيلية، وساعد على زيادة مستوى الثقة المتبادلة.

أود أن أشير أيضا إلى أنه، منذ عام ٢٠١١، شاركت قوات الدرك الرومانية في أفغانستان بأكثر من ٣٠٠ فردا، في مجالات التوجيه والرصد وإسداء المشورة إلى موظفي الشرطة الوطنية الأفغانية. واضطلعوا بأنشطة رامية إلى تحسين تدريب المدربين الأفغان، الدراية بالأسلحة واستخدامها، والقيادة والتحكم، والطبغرافيا العسكرية، وعلم التربية والتدريب الطبي، فضلا عن أنشطة في مجال التدريب الأمني في بيئة عدائية. ووفي المتوسط، كل وحدة يتم نشرها تدرب،كل ستة أشهر، أكثر من ٤ ٠٠٠ ضابط في الشرطة الأفغانية.

ويجري حاليا نشر ضباط الشرطة الرومانية في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، كموجهين ومستشارين للمسؤولين الأفغان، وهم مسؤولون عن تنفيذ المشاريع التي تهدف إلى مساعدة العملية الديمقراطية وعملية إصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية. ويتجاوز مجموع عدد الأفراد الرومانيين الذين شاركوا في بعثات التدريب والمساعدة الـ ٤٠٠ ١ جنديا. ووجودنا هو موضع تقدير كبير من جانب كل من الحكومة الأفغانية ومن القادة العسكريين في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وخلال الـ ١٢ عاما من وجودنا المستمر في أفغانستان، لقى ٢٣ جنديا رومانيا مصرعهم وجُرح أكثر من ١٣٠ جنديا في القتال.

تعتقد رومانيا أن استقرار أفغانستان لن يتحقق من خلال الأنشطة الأمنية وحدها. ولذلك، نحن نؤيد بالكامل جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية لضمان تحقيق السلام. ونشاطر الرئيس محمد أشرف غني أحمدزاي رأيه بأن ”السلام هو مطلبنا الأساسي، وبأننا سوف نحصل على مطلبنا بمساعدة الشعب.“

ونعطي الأولوية أيضا لبناء وتعزيز القدرات الحكومية والإدارية في البلد. وفي هذا الصدد، وفي الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، قدمت وزارة التعليم الرومانية ١٠ منح دراسية للتعليم العالي إلى الطلاب الأفغان في كل عام. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، نظمت وزارة الخارجية الرومانية برامج تدريب للدبلوماسيين الأفغان الشباب، وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ نظمت وزارة الشؤون الداخلية، بالتعاون مع القيادة

الانتقالية للأمن المشترك، برامج تدريب لضباط رفيعي المستوى في وزارة الشؤون الداخلية الأفغانية.

وحالما تسمح الحالة الأمنية، وبالتعاون الوثيق مع أصدقائنا الأفغان، ستكون رومانيا على استعداد لتزويد السلطات الأفغانية والأطراف المهتمة الأخرى بالخبرة الفنية والتدريب لدعم الأخصائيين الأفغان في المشاريع المتعلقة بحقول التعدين واستخراج النفط، وهي مجالات لدى بلدي خبرة واسعة فيها، وهي خبرة معترف بها على نطاق واسع.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. بصفتي الوطنية، أود أن أبدي ببعض الملاحظات الإضافية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير سايكال، على بيانه الشامل. أود أن أشكر أيضا البعثة الألمانية على تيسير العمل من أجل اعتماد مشروع القرار السنوي (A/70/L.23).

اتخذت أفغانستان خطوات كبيرة إلى الأمام على مدى الأعوام الـ ١٤ الماضية. وقد عُززت المؤسسات الديمقراطية. واليوم، تلتحق أكثر من ٣ ملايين فتاة بالمدارس. وحُققت نتائج إيجابية أخرى في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وذلك بفضل جهود السلطات الأفغانية ودعم المجتمع الدولي.

ولكنه لم يتم التغلب التام على التحدي، وما زال هناك خطر الفشل. فعلى الرغم من التحسينات البارزة، يتعرض تعليم الفتيات لخطر دائم، ويتجلى ذلك في إغلاق أكثر من ٢٠٠ مدرسة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٥، مما يمنع أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طالبة من الحصول على التعليم، وذلك وفقا لبيانات الأمم المتحدة التي نشرت مؤخرا.

والعنف الذي تخلفه جماعات المتمردين المعادية التي تهدف إلى زعزعة استقرار أفغانستان قد أصبح في الواقع أكثر سوءا. وازداد عدد الضحايا المدنيين في الصراع. والحالة الأمنية في أفغانستان هي مدعاة لقلق شديد. ويدفع عدم اليقين إزاء المستقبل أعدادا متزايدة من المهاجرين واللاجئين إلى مغادرة البلد.

إن حكومة الوحدة الوطنية ملتزمة بضمان السلام والاستقرار والازدهار لأفغانستان وشعبها، وتدعم إيطاليا بقوة هذه الجهود. وجنبا إلى جنب مع شركائنا، إننا نشارك بنشاط في إطار بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تهدف إلى تدريب قوات الأمن والمؤسسات الأفغانية وتقديم المشورة لها ومساعدتها، ولا سيما في المنطقة الغربية من أفغانستان، من أجل تعزيز قدرتها على تحقيق ولايتها وعلى كفالة الأمن في جميع أنحاء البلد.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان سيتطلب المصالحة الداخلية. ولذلك، فإنه من الضروري تعزيز الظروف لعملية سلام حقيقية من دون المساس بالتقدم الذي أحرزناه وبقيمتي الحرية والمساواة بين الجنسين اللتين تشكلان حقين إنسانيين غير قابلين للتصرف. وتتطلب هذه الظروف أيضا تعاونا حقيقيا بين جميع البلدان في المنطقة. والتعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية يكتسي أهمية بالغة، وفي هذا السياق، نأمل أن تتمكن أفغانستان وباكستان من إقامة تعاون بناء. ونأمل أيضا أن يتمكن المؤتمر الوزاري الخامس القادم لعملية قلب آسيا – اسطنبول، الذي سيعقد بإسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، من أن يوفر فرصة لهذا التعاون.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تنفذ أفغانستان بطريقة فعالة الإصلاحات الداخلية التي تمس الحاجة إليها. إن خطط الحكومة للإصلاح والقاعدة البرنامجية التي وضعت عن طريق خطة الاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة في أيلول/

سبتمبر الماضي هي بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الضروري الآن تنفيذ تلك الخطط بسرعة. والتقدم الملموس في هذا المجال هو وحده القادر على زيادة ثقة الشعب في مؤسسات الدولة؛ وتهيئة بيئة تعزز مباشرة الأعمال التجارية الخاصة والاستثمار؛ ومواصلة عملية تعزيز الديمقراطية، وقيادة البلد نحو الاعتماد على الذات اقتصاديا.

وفي نفس الوقت، يمكن تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي بحيث سيتوفر لهذا الأخير دافعا للاستمرار في دعم أفغانستان، بغية التوصل إلى مؤتمر بروكسل الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وفي سياق عملية الإصلاح الملحة هذه، يجب أن تظل التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة من الأولويات. إن التزام الحكومة الأفغانية والنتائج التي تحققت حتى الآن أمران يستحقان الثناء. ومع ذلك، يجب السعي، بأقصى قدر من العزم، إلى مكافحة العنف ضد المرأة والى تحقيق هدف التمكين الكامل للمرأة في المجتمع الأفغاني، حيث إن الطريق إلى تحقيق هذين الهدفين لا يزال طويلا.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. ونقدر جميعنا الوفود التي ساهمت في نص مشروع القرار السنوي (A/70/L.23)، ولا سيما زملاؤنا الألمان، الذين يسروا، ولمرة أخرى،هذه المفاوضات بطريقة مهنية ومثيرة للإعجاب.

تود سلوفاكيا أن تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأروبي؛ ولكن، إسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ما من شك في أن أفغانستان لا تزال على طريق إحراز التقدم المستمر، وإن كان هشا، في جميع المجالات الحيوية الضرورية لإداء الدولة. وفي عام ٢٠١٥، سلطت سلوفاكيا الضوء مرارا وتكرارا في مناقشات مجلس الأمن على الدور الرئيسي للحكومة الأفغانية، وعلى تفانيها في تحقيق مستقبل مستدام، وعلى مسؤوليتها في الحفاظ على إطار الوحدة السياسية، وإدراكها للتحديات ذات الصلة، ولا سيما في مجال الأمن.

ونحن غالبا ما نشير إلى الزخم. ونأمل أن نسيطر على الاتجاه نحو التغييرات إيجابية، وأن نسعى إلى استمراره لأطول مدة ممكنة. ونحن نجرب تحويل الزخم إلى تطورات إيجابية ومستدامة وطويلة الأجل. ومع ذلك، فإن قوى الدفع السلبية موجودة أيضا، وربما هي أكثر وضوحا اليوم في الأثر العالمي للأزمات الإقليمية. وتتصدر حاليا مستويات الهجرة وإحصاءاتها التي لم يسبق لها مثيل جدول العمل السياسي. والدفع السلبي للهجرة له تأثير على جميع بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وفي حين أن الحرب و/أو النزاعات المسلحة غالبا ما تكون هي السبب الأساسي لهروب الناس من وطنهم، فالحالتان الإنسانية والاقتصادية المترديتان هما أيضا دافعان، كما هو عدم وجود فرص لحياة كريمة، ولا سيما للشباب أو للأجيال المنتجة. أفغانستان ليست في حالة حرب، ولكن حركة طالبان، والجماعات المسلحة غير المشروعة، والمجرمين، بمن فيهم هؤلاء الضالعون في الاتجار بالمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، لا يزالون يهددون الأمن والاستقرار في البلد. ومن خلال دعم سلوفاكيا لمشروع القرار هذا، فإنها تشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة التصدي لهذه التحديات، بدعم المجتمع الدولي.

وتحسين البيئة الأمنية هو شرط مسبق لتفادي التشريد القسري للمواطنين الأفغان. علاوة على ذلك، من الضروري تنفيذ الإصلاحات، وخلق الفرص، وتبني رؤية تحقق الرخاء، إذا إريد للمواطنين الأفغان أن لا يختاروا حياة المهاجرين. وفي هذا الصدد، إن التعاون الإقليمي، بدعم من المجتمع الدولي

الأوسع نطاقا، هو بالغ الأهمية. وبالتالي، ترحب سلوفاكيا بجميع المبادرات ذات الصلة وتؤيدها. ونأمل بصدق أن يكون الاجتماع الوزاري المقبل لعملية قلب آسيا، الذي سيعقد بإسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، قادرا على توفير الآفاق لمزيد من الانخراط في جهودنا المشتركة لدعم التنمية المستدامة في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، تواصل سلوفاكيا تنفيذ استراتيجيتها في مجالات ثلاث، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية. المجال الأول هو توفير التعليم في أربعة مواضيع: الدخول إلى سوق العمل، والعمل الحر الذي يستهدف النساء والشباب، وتوفير التعليم للعاملين في الرعاية الصحية، والتعليم في مجال الزراعة، والتعليم في الإدارة العامة ذات الكفاءة، والحكم الرشيد. والمجال الثاني هو الزراعة: الأمن الغذائي، وتحديث القطاع الزراعي. والمجال الثالث هو إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما في شكل تبرعات مالية للمحافل المتعددة المانحين. التعليم هو الطريق الوحيد إلى الأمام فيما يتعلق باستعمال مواهب وإمكانات الشباب الأفغان، بمن فيهم أصغر الأجيال من الفتيان والفتيات. والزراعة هي قطاع طبيعي وهام. في الماضي، أنتجت الزراعة الأفغانية ما يكفي من الغذاء للاستهلاك الداخلي، كما كان يصدر جزء من الإنتاج. وأخيرا، تسعى إصلاحات قطاع الأمن إلى توفير إطار وبيئة آمنة من أجل تنمية الاقتصاد والمعرفة.

وفي الختام، لا تزال سلوفاكيا ملتزمة بدعم أفغانستان من خلال المساعدة الثنائية وكذلك عن طريق التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع الدولي. وإنني أتطلع، هنا في نيويورك، إلى العمل شخصيا مع الممثل الدائم لأفغانستان، السفير محمود سايكال، وأتمنى له إقامة طيبة وفترة عمل ممتازة في نيويورك. وتود سلوفاكيا أن تساهم في عمل مجموعة الأصدقاء برئاسة كندا، والمشاركة في جميع المحافل التي تسعى إلى حلول سلمية ومستدامة، ومن شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في استقرار المنطقة برمتها.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية): إن جمهورية إيران الإسلامية تعتبر أن الازدهار والأمن في أفغانستان هما عاملان هامان لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وعلى هذا النحو، نحن حريصون على رؤية أفغانستان مسالمة ومزدهرة في منطقتنا، وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لتحقيق هذا الغرض. ونحن ندعم بالكامل الحكومة الأفغانية ودورها القيادي التي تضطلع به في توفير السلام والأمن. ونحن على ثقة بأن الحكومة في وضع جيد يؤهلها للتصدي لتحدياتها السياسية والاقتصادية والأمنية. ونعتقد أنه ينبغي لجميع عمليات البلدان الأخرى في أفغانستان أن تقوم بعملها على أساس سيادة أفغانستان، واستقلالها، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها الوطنية.

ونحن نعتقد أنه ينبغي للأمن في أفغانستان أن يكون هدفا مشتركا لجميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بدلا من أن يكون مسألة تنافس. ومع تزايد وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة إليه في أفغانستان، تقع على عاتق القوى الإقليمية والدولية الآن مسؤولية أكبر تجاه حكومة الوحدة الوطنية، ولا سيما في مكافحتها للإرهاب.

وفيما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها بلدان المنطقة وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرات، ولا سيما المبادرة الثلاثية بشأن التعاون على مكافحة المخدرات في أفغانستان وإيران وباكستان.

وعلاوة على ذلك، فإن الالتزام القوي من الجهات المانحة الدولية والسلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هو أمر أساسي أيضا.

وفي مجال التعاون الثنائي، فإننا نشهد زيادة في توسيع علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة لأفغانستان

على سبيل الأولوية. وتقف إيران على أهبة الاستعداد لزيادة تعاونها الثنائي مع أفغانستان في مختلف المجالات، ولا سيما في المسائل الأمنية ومكافحة المخدرات وتطوير المشاريع والتعاون الاقتصادي، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية والزراعة. وعلاوة على ذلك، هناك العديد من المجالات التي تحمل في طياتها إمكانات كبيرة في علاقاتنا وسيجري استكشافها، بما في ذلك، على سبيل المثال، مجالي التجارة والعبور. ولن يمثل تنفيذ الاتفاق الثلاثي بشأن المرافق المرفئية في تشاباهار، الذي يشمل الهند وأفغانستان وإيران، معلما هاما بالنسبة للبلدان الثلاثة المشاركة فحسب، وإنما أيضا للمنطقة بأسرها. وبوضع هذا العقد موضع التنفيذ، سيتاح لأفغانستان، وهي بلد غير ساحلي، الوصول إلى ذلك الميناء الاستراتيجي في إيران. إن المشاريع الجارية للسكك الحديدية التي تربط إيران بمدينتي هيرات وفرح، وهما مدينتان كبيرتان في أفغانستان، هي أيضا خطوات الهامة ستعزز التعاون الاقتصادي بين بلدينا.

وعلى الرغم من كل الصعوبات الاقتصادية – الناجمة عن عدة أسباب، من الحرب إلى الجزاءات الجائرة – فقد تقاسم شعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها مواردهما بسخاء مع اللاجئين الأفغان منذ أكثر من ثلاثة عقود. ولا يزال مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان يعيشون في إيران. ونحن نواصل تقديم الدعم إلى عشرات الآلاف من الطلاب الأفغان، من المرحلة الابتدائية حتى الدراسات العليا، في انتظار إعادتهم المحتملة إلى الوطن، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. ونواصل المشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية التي تشمل إيران وأفغانستان ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التخطيط للإعادة الطوعية والآمنة والتدريجية للاجئين الأفغان واستمرار إدارة شؤون اللاجئين في إيران. وهذا الانخفاض في العودة الطوعية إلى الوطن على مدى العامين الماضيين يؤكد على أهمية تلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين إلى وطنهم في أفغانستان لعكس ذلك الاتجاه. كما أنه يبرز الحاجة إلى حشد المزيد من الدعم الدولي من أجل تحسين الظروف المعيشية في أفغانستان بغية تشجيع الإعادة إلى الوطن.

ونحن نعتقد أن لمنظومة الأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في أفغانستان. وسيستمر هذا الدور في النمو في المستقبل المنظور بسبب الطابع المعقد للتحديات التي يواجهها البلد.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أن شعبي إيران وأفغانستان تربطهما أواصر قوية تاريخية وجغرافية وثقافية ولغوية. ولذلك، فإن حكومة بلدي تتطلع إلى العمل عن كثب مع حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل تعزيز رفاهية جارتنا العزيزة، أفغانستان.

السيد عبد الرحمانوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): بوصف كازاخستان أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار (A/70/L.23) بشأن الحالة في أفغانستان، فإنها تؤكد من جديد التزامها الثابت بتعزيز السلام، والأمن والتنمية في أفغانستان، وهذا بدوره يعزز الاستقرار في المنطقة التي أفغانستان جزء هام للغاية لا يتجزأ منها. ويقر وفد بلدي بالدور القيادي للأمم المتحدة في تنسيق المساعدات الدولية إلى أفغانستان وضمان أن تكامل وتعاضد وتآزر الجهود المشتركة التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن وفد بلدي يثني على الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان وكامل منظومة الأمم المتحدة في جهودهما الرامية إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي، والتنمية السلمية، وسيادة القانون والحكم الرشيد في أفغانستان.

إن حكومة كازاخستان تسهم دائما في تحقيق السلام وإعادة الإعمار وبناء القدرات في البلد الشقيق والمسالم: أفغانستان. كما يتعهد بزيادة التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ومع حكومة البلد في الجهود الرامية إلى بناء الدولة، في

إطار تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الإمكانات العالية لأفغانستان، الممثلة في كل من رأس مالها البشري وفي الموارد الطبيعية، سيحول البلد إلى بلد رئيسي في المنطقة. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع العالمي إلى دعم كل الجهود الرامية إلى كفالة الاستقرار من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي وذلك بهدف تعزيز الاقتصاد الأفغاني.

والتهديدات التي تشكلها حركة الطالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تفرض علينا جميعا أن نكون سباقين في تقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وللحكومة الأفغانية. ولذلك، شاركنا في تقديم مشروع القرار الجديد بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، الذي أطلقته أفغانستان، لأننا نعتقد أنه لا يمكن تعزيز العمل المتعدد الأطراف إلا من خلال تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة وتوصيات المؤتمرات الرئيسية المعنية بأفغانستان.

وحيث إن إنتاج المخدرات والاتجار بها يشكلان مصدرا لتمويل الإرهاب، فنحن نرى أن مكافحة الاتجار بالمخدرات لا يمكن أن تكون فعالة عن طريق تحسين التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون فحسب، ولكن أيضا من خلال توفير حوافز السوق، على سبيل المثال، من خلال قيام المنظمات الدولية بشراء المخدرات التي تنتجها أفغانستان، للأغراض الطبية.

وللأسف، يُنظر إلى الإسلام في بعض الأحيان بطريقة مشوهة. ولسد الفجوة والتغلب على الريبة والكراهية، يعتزم نور سلطان نزاربابييف، رئيس كازاخستان أن ينظم في أقرب وقت ممكن منتدى الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن موضوع ”الإسلام ضد الإرهاب“. ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة بأن تتحد ضد الطابع المدمر للراديكالية والتطرف المصحوب بالعنف.

وقد كانت كازاخستان من بين أولى الدول التي تدعم شبكة التوزيع الشمالية، وهي مبادرة طريق الحرير الجديدة والحزام الاقتصادي لطريق الحرير، التي تنفذ في إطار مصرف التنمية الآسيوي التابع لبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، من أجل توفير وصول أكبر إلى المستثمرين الأجانب في أفغانستان، وتهيئة الظروف الخارجية المؤاتية للنمو الاقتصادي. وعلى الصعيد الثنائي، فنحن نقدم المعونة الإنسانية والمساعدة التقنية إلى البلد، فضلا عن برامج منح دراسية مكثفة للآلاف من الطلاب الأفغان لدراسة الطب والهندسة والإدارة العامة بالجامعات في كازاخستان. وقد أنشأنا وكالة التنمية الدولية التابعة لكازاخستان، التي ستركز مساعدتها الإنمائية في أفغانستان وبلدان آسيا الوسطى. كما أطلقت كازاخستان خريطة الطريق ”السبيل إلى المستقبل“، التي تهدف إلى إدماج اقتصاد بلدنا في مشاريع تطوير الهياكل الأساسية الدولية، التي تؤدي فيها أفغانستان أيضا دورا شديد الأهمية. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس جمهورية أفغانستان، فخامة السيد محمد أشرف غني بزيارة رسمية إلى كازاخستان، حيث وقع خلالها زعيما الدولتين على عدد من الاتفاقات الثنائية الهامة بشأن المزيد من المساعدة الاقتصادية إلى أفغانستان.

ومن أجل توحيد الجهود العالمية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفغانستان والشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم، اقترح رئيس كازاخستان إنشاء تحالف تقوده الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتطوير آليات إضافية، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي سيكون له طابع ملزم قانونا بموجب اتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن أيضا نؤمن بأن الشبكة العالمية الموحدة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف، باعتبارها نتيجة لخطة العمل المشتركة القادمة لمكافحة الإرهاب التي

وضعها الأمين العام، من شأنها أن تساعد على التقليل من ذلك التهديد.

ويجب أن يتحول زخم إجراءاتنا من منع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع المعتادين، إلى وضع استراتيجية إنمائية جديدة من شأنها أن تؤدي بقدر كبير إلى القضاء على خطر الحروب والنزاعات أو الحد منها.

ولذلك نقترح إطلاق اتجاه جديد في التنمية العالمية بعنوان ”مبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥“.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد دعم كازاخستان الدائم لأفغانستان في طريقها نحو الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار.

السيد البوعينين (قطر): السيد الرئيس، أتقدم بداية بالشكر لكم وللأمين العام على الجهود المبذولة في إعداد التقرير (A/70/359).

تجتمع الجمعية العامة اليوم لتقييم الوضع في أفغانستان التي أحرزت تقدما كبيرا في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية على مدى العقد الماضي. وهو تقدم يستحق الإشادة به. وما زالت تقف عند منعطف تاريخي نظرا للتحديات العديدة الماثلة أمامها، مما يستدعي توحيد الجهود الأفغانية وتعزيز الدعم الدولي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لصالح الشعب الأفغاني. إن تحقيق التنمية وإعادة البناء والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يتطلب أولا توفير الأمن والاستقرار، وليس أفغانستان استثناء من هذه القاعدة ؛ فلا بد من زيادة اليقظة والتصدي للوضع الأمني الهش والإرهاب وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وللتصدي لهذه التحديات وبما يسهم في توفير الأمن والاستقرار.

مع الذكرى السنوية الأولى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، نشيد بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية السياسية، كما نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ الإصلاحات المختلفة في مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وإصلاح النظام الانتخابي. ومن الأهمية بمكان تحقيق وضمان التوافق فيما بين فئات المجتمع الأفغاني والقوى السياسية وقطاعات المجتمع ودعم عملية السلام والمصالحة الوطنية. إن دولة قطر تساند الدعم المتواصل لتلك العملية لحل كل المشاكل العالقة بالحوار وبالطرق السلمية.

إننا ننوه بالدور البالغ الأهمية الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم المرحلة الانتقالية في أفغانستان. كما ننوه بأهمية استمرار دعم المجتمع الدولي لأفغانستان خلال عقد التحول ٢٠١٥ – ٢٠٢٤، بما في ذلك دعم الجهود المكرسة من قبل الحكومة الأفغانية لمواصلة الإصلاحات وتعزيز القدرات في مجال التنمية المستدامة، وإعادة اللاجئين، ودعم القطاع الأمني، ومكافحة تجارة المخدرات، تلك المشكلة التي لا تهدد أفغانستان فحسب، بل والعالم أجمع.

ومن ناحيتنا، فإن دولة قطر تعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين لأداء دور إيجابي وبناء، وتقديم الدعم للحكومة الأفغانية في مواجهة التحديات وإدارة الأزمات وبسط الاستقرار وإحلال السلام والازدهار. وقد قدمت حكومة دولة قطر مساعدات إنسانية وتعليمية لصالح أفغانستان. كما افتتح الهلال الأحمر القطري مكتبا بكابل العام الماضي وساهم في تقديم مساعدات إغاثية، ومساعدات إغاثة عاجلة للمتضررين من الزلزال الذي ضرب أفغانستان مؤخرا. كما نفذ مشروع ”الشتاء الدافئ“ الذي يهدف لتوفير المأوى للأسر المحتاجة. إضافة إلى جهوده في تقديم المساعدة في مجالات المياه والصرف الصحي لصالح ٠٠٠ ١٥ فرد، وتشغيل وحدات صحية في القرى النائية يستفيد منها ٠٠٠ ٢٥٠ فرد. كما يقوم بتنفيذ برامج للتعامل مع

مخاطر الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال تدريب المتطوعين المحليين للتعامل مع الزلازل وآثارها مما يسهم في تجنب تزايد عدد الضحايا الناجم عن التدافع أثناء الزلازل. وسوف تواصل دولة قطر بالتعاون مع المجتمع الدولي دعم أفغانستان وهي تكثف مساعيها الوطنية نحو إحلال السلام وتثبيت الاستقرار وتحقيق الازدهار.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا): تتطلع نيوزيلندا إلى اعتماد مشروع القرار (A/70/L.23) بشأن الحالة في أفغانستان، الذي نشترك في تقديمه. ونأمل في أن يعتمد في وقت لاحق من الأسبوع. إنه يجسد التقدم المحرز ويقر بالتحديات التي تواجه أفغانستان.

وعلى غرار كل الآخرين في هذه القاعة، تريد نيوزيلندا لأفغانستان النجاح. وشأننا شأن الآخرين، أيضا، استثمرنا الكثير في مستقبل أفغانستان. لقد بذلنا جهودا على مدى عشر سنوات في بناء الأمن والحوكمة في مقاطعة باميان، وبالتعاون مع الآخرين، في بناء الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية فيها. وساعدنا في تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، في باميان وكابل. ونحن نواصل ذلك الجهد، كجزء من مدرسة تدريب الضباط للجيش الوطني الأفغاني.

وفي هذه المرحلة، نحن نرأس أيضا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ و ١٩٨٩ (١٩٩٩) (٢٠١١)، وبهذه الصفة، نتأكد من بناء روابط أقوى بين مجلس الأمن والحكومة أفغانستان كي نكفل أن نظم الجزاءات تقمع الإرهاب وتدعم جهود الحكومة في المصالحة.

ومن المهم أن نلاحظ التطورات الإيجابية خلال العام الماضي، التي تشمل التقدم المحرز في تطوير المؤسسات الحكومية، وإجراء محادثات مباشرة بين حكومة الأفغانية وحركة طالبان في تموز/يوليه، والمحافظة على السلام والأمن في أجزاء كبيرة من البلد. ونحن نقر أيضا بشجاعة وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ونجاحها في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام في البلد بعد انسحاب القوات الدولية. ولكن، كما نعلم جميعا، لا يزال يلزم فعل الكثير، وهناك الكثير من التحديات التي ما زال يتعين التغلب عليها.

وعلى الصعيد الحكومي، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التعيينات في المناصب الرئيسية مثل وزير الدفاع والنائب العام. وليس من المصداقية أن تبقى هذه المراكز الهامة شاغرة، ولا سيما في حين ما زالت حركة طالبان تقاتل حكومة أفغانستان وفي الوقت نفسه تشترك في محادثات سلام على أدنى مستوى. وفي غضون ذلك، ما زالت الجريمة المنظمة تقوض الاقتصاد والاستقرار في أفغانستان. ويحدث الكثير من ذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، ولكن من المحزن أيضا أن التواطؤ والفساد من جانب بعض المسؤولين الحكوميين هو كذلك جزء من سبب استمرار التجارة غير المشروعة في الازدهار.

لقد استثمر المجتمع الدولي موارد هائلة في أفغانستان خلال السنوات الـ ١٤ الماضية بهزيمة تنظيم القاعدة ودحر حركة طالبان، وإعادة إرساء الأمن والهياكل الأساسية في معظم أنحاء البلد، وكفل الحكومة الأفغانية، فضلا عن الاستثمار في المشاريع الإنمائية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم. ونحن نعلم أن هذه الجهود يجب أن تستمر، ولكن لا يمكن للمجتمع الدولي أن يمضي قدما دون التعاون النشط من جانب حكومة أفغانستان. والشيء نفسه ينطبق على جيران أفغانستان. وما دامت أفغانستان غير مستقرة، فإن جيرانها سيواجهون مشكلة الأمن على حدودهم. ولذلك، نحث جميع جيران أفغانستان على العمل مع حكومة أفغانستان لتحقيق الأمن لأفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا.

ونحن ندرك تعقيدات الأشهر القليلة الماضية. وتشمل الهجوم كندز، والكشف عن وفاة الملا عمر، وتعليق محادثات السلام مع حركة طالبان منذ تموز/يوليه، وزيادة وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمنتسبين إليه في أفغانستان. ولا تزال الآثار المترتبة على تلك التحديات في الأجلين المتوسط والطويل غير واضحة. ومع ذلك، يمكننا التأكد من أنها ستتطلب استمرار الاهتمام واليقظة من جانب حكومة أفغانستان وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي على بنطاقه الأوسع.

وبما إن القتال في أفغانستان ينحسر خلال الشتاء، ينبغي لنا أن نفكر في السبل التي يمكن بها لأفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، استخدام الأدوات المتاحة للتصدي لتلك التحديات. وقد يكون من الممكن الاستعانة أكثر بالجزاءات لاستهداف الذين لا يستجيبون للنداءات بالتخلي عن أسلحتهم، والذين يؤججون عدم الاستقرار من خلال الاتجار بالمخدرات وتهريب الموارد الطبيعية. وينبغي أن نمارس المزيد من الضغط على إمكانية الحصول على مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي هي مسؤولة عن العديد من الهجمات ضد المدنيين قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وهذه المسائل والعديد من المسائل الأخرى يتعين النظر فيها بالتشاور الوثيق مع حكومة أفغانستان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. كما نشكر الوفد الألماني على توجيه المشاورات بشأن مشروع القرار (A/70/L.23). وأتطلع إلى اعتماده.

تؤكد أذربيجان من جديد دعمها للسلام والمصالحة في أفغانستان. وننوه بالعمل الهام الذي تضطلع به حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان وبجهودها الرامية إلى معالجة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية. وإذ يدخل البلد عقد التحول، نشيد بالتقدم الذي حققه حتى الآن في المجالات الرئيسية ذات الأولوية ونشجعه على مواصلة تنفيذ خطته للإصلاح والتنمية.

نحن نشعر بالقلق إزاء التحديات الناجمة عن البيئة الأمنية في البلد في ضوء اتساع الصراع وتصاعد العنف. ونؤيد تماما رأي الأمين العام بأن العمليات العسكرية يجب أن تتم مع احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن التشريد الجماعي داخل البلد يزيد من تعقيد الحالة الإنسانية. ونقدر العمل الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإنسانية ونسلم بالحاجة إلى مواصلة مشاركتها في مساعدة السكان المتضررين في الوقت المناسب.

تضطلع قوات الأمن الوطنية الأفغانية بدور متزايد الأهمية في مكافحة التهديدات الأمنية، وتشيد أذربيجان بتفاني قوات الأمن الوطنية الأفغانية في كفالة الأمن والسلامة في البلد. ونرحب بمستوى الدعم الذي تحظى به. إن تقديم الدعم الدولي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث تتصدى بصورة متزايدة لشبكات المتمردين والشبكات المرتبطة بالإرهابيين الدوليين. وفي ضوء هذه الخلفية، من المهم مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز عملية سلام جامعة وحوار يملكه ويقوده الأفغان من أجل تعزيز المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني.

والمساعدة الإقليمية والدولية ضرورية لتلبية تطلعات أفغانستان إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. إن دعم التنمية الاقتصادية لأفغانستان في عقد التحول ٢٠١٥-٢٠٢٤ أساسي للحفاظ على النتائج الإيجابية لجهود تحقيق الاستقرار في البلد. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري المقبل، الذي سيعقد في إسلام آباد. ومن جانبها، ظلت أذربيجان ملتزمة بدعم تحقيق الاستقرار في أفغانستان منذ انضمامها إلى الجهود الدولية في عام ٢٠٠١، من خلال المساهمات العسكرية وغير العسكرية على حد

سواء. ومنذ ذلك الحين، أعلنت أذربيجان أن مجالها الجوي مفتوح أمام العمليات التي تنفذ في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الطرق البرية والبحرية وخطوط السكك الحديدية لأغراض العمليات والبناء في القيام بعمليات النقل العابر للشحنات. جرى نقل ٣٥ في المائة من الشحنات غير العسكرية في عام ٢٠١٢ عبر أراضي أذربيجان. وجرى القيام بستة آلاف رحلة جوية عبر أذربيجان في ٢٠١٢.

انضمت أذربيجان إلى عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في عام ٢٠٠٢ وظلت جزءا منها حتى النهاية وزادت مساهمتها العسكرية عدة مرات. واستأنفت أذربيجان الجهود العسكرية على نفس المستوى ضمن بعثة الدعم الوطيد. ويجري حاليا نقل الشحنات لتلك البعثة عبر المجال الجوي لأذربيجان وبنيتها الأساسية للنقل السطحي. ونساهم في البعثة بتقديم وحدة قوامها ٩٠ فردا، من بينهم طبيبان ومهندسان. ونوفر أيضا التدريب لممثلي قوات الأمن الأفغانية والمساعدة المالية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وعلى وجه الخصوص، خصصت أذربيجان، في عام ٢٠١٢، مليون يورو لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وتعهدنا بتقديم مليون يورو آخرى في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. واعتبارا من عام ٢٠١٤، نظمت أذربيجان، في شراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي، تدريبا سنويا للمسؤولين العسكريين والمدنيين الأفغان في باكو.

لدينا الكثير لنقدمه من حيث دعم التنمية الاقتصادية لأفغانستان واندماجها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ولنا سجل حافل في تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق نتائج ملموسة في تطوير الهياكل الأساسية عبر الإقليمية مع قدرات متعددة النماذج على محوري الشرق/الغرب والشمال/الجنوب. إن ميناء باكو التجاري البحري الدولي الجديد وخط السكة الحديدية الجديد الرابط بين باكو وتبليسي وكارس سوف يسهمان إسهاما هائلا في إنشاء ممر جديد للنقل يمتد من الصين إلى أوروبا، مع تيسير ربط أفغانستان بالأسواق الأوروبية.

وأطلق بلدي أيضا طريق المعلومات الفائق السرعة العابر للبلدان الأوروبية الآسيوية، الذي يهدف إلى توفير اتصال يعول عليه وميسور التكلفة عبر تقنية النطاق العريض لصالح بلدان المنطقة، بما في ذلك أفغانستان وآسيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، فإن أكاديمية أذربيجان الدبلوماسية ومركز جنيف للسياسات الأمنية اكتسبا خبرة مشتركة ويعقدان سنويا، منذ عام ٢٠١٢، دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين الأفغان في أذربيجان. وتؤكد أذربيجان مرة أخرى دعمها لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وتعتزم مواصلة التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية.

وفي الختام، أود أن أشكر العاملين القطريين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلين الخاصين للأمم المتحدة على تفانيهم في دعم السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/70/359) عن الحالة في أفغانستان، المقدم إلى هذه الدورة.

تظل ملديف يحدوها الأمل وهي ترى التصميم الذي تمضي به أفغانستان قدما، على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجهها. إن الموقع الجغرافي لأفغانستان يضع البلد، فيما يتعلق بأهميته الاستراتيجية الجغرافية، في قلب المنطقة. إن انخراط الجهات الفاعلة من غير الدول في الديناميات الداخلية للبلد يزيد من تعقيد حالة صعبة أصلا. وتشجعت ملديف بالجهود المستمرة من جانب الحكومة الأفغانية في صون السلم والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بتولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الأمنية الكاملة. وكشريك إقليمي، تظل ملديف متضامنة مع شعب وحكومة أفغانستان في جهودهم الرامية إلى حفظ السلام والوئام في البلد.

وتشجعت ملديف بالتطورات السياسية الإيجابية في أفغانستان التي أدت بممثلي الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان إلى المحادثات الرسمية، وهي الأولى من نوعها بعد سنوات عديدة. هذه التطورات الإيجابية تثبت استعداد حكومة أفغانستان والأطراف الأخرى المعنية للمضي قدما. وتأمل ملديف أن يكون استمرار الحوار سبيلا إلى الأمام لإنشاء آلية تهدف إلى وقف جميع الأعمال العدائية والتركيز على نهج محوره البشر يرمي إلى تنمية البلد. غير أن ملديف لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار الحوادث المتصلة بالأمن في أنحاء البلد. ولا يزال وفدي أكثر قلقا إزاء حقيقة أن وطأة تلك الاشتباكات المسلحة ما زال يتحملها المدنيون، مما يسفر عن خسائر كبيرة وتشريد للمدنيين الأفغان. ويثير هذا الانزعاج بصورة خاصة، بالنظر إلى الزيادة في الإصابات بين الأطفال والهجمات على المدارس، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام.

إن الجهود الشاملة التي تبذلها حكومة أفغانستان لتحقيق التنمية الجامعة والاعتراف بالدور الهام للمرأة في المجتمع خطوات هامة في مبادراتها للإصلاح. ونود أيضا أن نشير إلى الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والمساءلة ومكافحة الفساد في البلد. إن المبادرات الإيجابية، مثل خطط المائة يوم التي قدمتها جميع الوزارات، باستثناء وزارة الدفاع، وأجهزة السلطة التنفيذية التي تحدد البرامج والسياسات من أجل تعزيز الكفاءة وزيادة اللامركزية تبين التزام حكومة أفغانستان بتحقيق الإصلاح.

وترحب ملديف بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل التعاون الإقليمي، بما في ذلك دورها في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. كما تشجعنا بانخراط أفغانستان الجاري مع الشركاء الإقليميين والمشاركة النشطة في مختلف المؤتمرات الرفيعة المستوى بهدف مواجهة التحديات الأمنية الجماعية. وتعتقد ملديف أن هذا التعاون والانخراط على الصعيد الإقليمي ضروريان لتعزيز السلام والاستقرار والتعاون الاقتصادي في المنطقة.

إن شعب أفغانستان هو المحرك الوحيد لتحقيق مستقبل ناجح لدولته. لا يمكن تحقيق التحول الديمقراطي والاقتصادي والاستقرار اللذين يستحقهما عن حق الشعب الأفغاني إلا بالدعم المستمر من المجتمع الدولي.

ويود وفد بلدي أن يكرر دعوته إلى جميع الأعضاء من أجل دعم أفغانستان والترحاب بها في سعيها من أجل تحقيق السلام والازدهار.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، تود الإمارات العربية المتحدة، حكومة وشعبا، أن تتقدم بخالص العزاء لحكومة وشعب أفغانستان في ضحايا الزلزال الذي وقع في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

تجدد الإمارات العربية المتحدة تأييدها لمشروع القرار A/70/L.23 الذي سيُعرض على الجمعية العامة يوم غد بشأن الحالة في أفغانستان، ومشاركتها في تقديم مشروع القرار مجددا، إيمانا منها بأهمية حشد الجهود الداعمة لجمهورية أفغانستان الإسلامية وشعبها نحو مسار آمن ومستمر، يشمل تنمية اقتصادية مستدامة وإعادة إعمار فاعلة وتقدما اجتماعيا شاملا لجميع أفراد المجتمع الأفغاني.

كما تجدد دولة الإمارات تأكيدها اليوم على أهمية استمرار المجتمع الدولي في الوقوف بجانب أفغانستان في مراحل استعادة المسؤولية وضرورة الالتزام بنتائج المؤتمرات الدولية السابقة، ونتطلع إلى المؤتمر الوزاري المقبل بشأن أفغانستان في بروكسل في عام ٢٠١٦.

تشيد دولة الإمارات بالتقدم المحرز على الصعيد السياسي، وخصوصا بالتجربة الانتخابية التي توصلت من خلالها العناصر السياسية إلى اتفاق بشأن الشق التنفيذي للسلطة، وتشيد مجددا

بدور الأمين العام وممثله الخاص في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتشيد أيضا بعمل البعثة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥) والدور التنسيقي الذي تقوم به في السعي لتحسين التماسك والتنسيق الدولي للمساندة في دعم العملية السياسية بقيادة أفغانية. كما نرحب بعزم باكستان تعزيز العلاقات الثنائية مع أفغانستان والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية والتعاون في مواصلة عملية المصالحة الأفغانية. وتعيد دولة الإمارات التأكيد على أهمية مساندة العملية السياسية بقيادة أفغانية ومساندة القوات الأفغانية في تحمل المسؤولية الأمنية وذلك من خلال التدريب والتمويل وتقديم الدعم اللازم. فالاستقرار والأمن فيهما ضمان لتعافي اقتصادها وتطوير مجتمعها.

على الصعيد الإنساني والإنمائي، تواصل الإمارات العربية المتحدة مشاريعها في أفغانستان عبر اللجنة الدائمة المعنية بالمساعدات الإنسانية والإنمائية في أفغانستان وذلك بهدف تغطية احتياجات الشعب الأفغاني اليومية كالتغذية والرعاية الصحية وتقديم المسعدات للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة. وعلى سبيل المثال، أنجزت مؤسسة ”خليفة“ للأعمال الإنسانية مشروع التحصين الغذائي الذي يساعد في تحسين غذاء الأطفال والسيدات الحوامل والذي استفاد منه نحو ١٨ مليون أفغاني، وحظي بإشادة من وزارة الصحة الأفغانية. ومثال آخر هو المشروع المشترك مع مؤسسة ”بيل وميلندا غيتس“ الخيرية لتطعيم الأطفال والذي خصصت له دولة الإمارات ٣٣ مليون دولار ويهدف إلى القضاء على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠١٨.

وخصصت دولة الإمارات أيضا مبلغ ٢٥,٨ مليون دولار لدعم التنمية في أفغانستان من خلال دعم عمليات إزالة الألغام في قندهار، حيث أسفرت هذه العمليات عن إزالة الألغام من ٤٥ في المائة من المناطق الخطرة في قندهار وأوجدت فرص توظيف لأكثر من ١ ٠٠٠ شخص وأسفرت عن توفير الأراضي للمجتمع المدني لاستخدامها زراعيا ولبناء البنية التحتية الأساسية، ولإنشاء المنازل التي تشتد الحاجة إليها لعودة اللاجئين. وبهذا، حققت دولة الإمارات إسهاما ملحوظا في ضمان أن تفي أفغانستان بالتزاماتها الدولية وأن تتمكن من إعلان نفسها منطقة خالية من الألغام بحلو عام ٢٠٢٣، وهو هدف في متناول اليد، ولكن سيتطلب منا أن نواصل الزخم الإيجابي وأن تستمر الدول المانحة في التزاماتها.

وضمن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة الداعمة للعملية التربوية من أجل مساعدة الشعب الأفغاني الشقيق وتشجيع فئة الأيتام من الطلبة الأفغان بمختلف فئاتهم العمرية على مواصلة حياتهم التعليمية بشكل طبيعي، نجحت دار ”زايد“ للأيتام – والتي تقدم خدماتها للطلبة الأيتام في ولاية قندهار وما حولها في أفغانستان – في تحقيق الأهداف الموضوعة لها حيث التحق عدد كبير من خريجيها بالجامعات الأفغانية. وتواصل الإمارات العربية المتحدة عملها في تقديم المساعدات للشعب الأفغاني من خلال تعاونها مع الدول الأعضاء والمؤسسات المختلفة لتقديم مشاريع تعود بالفائدة للشعب الأفغاني على المدى البعيد وتخدم اقتصاده وتعزز من قواه البشرية.

تدعم دولة الإمارات دور المرأة في تدابير السلام والأمن، ونحن نؤيد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى هذا النحو، فإننا نرى أن النساء الأفغانيات يقمن بدور أساسي في المجتمع الأفغاني ونشيد بالتقدم المحرز في ملف المرأة في أفغانستان حيث شكلت النساء الأفغانيات ٣٨ في المائة من الناخبين في الانتخابات الأخيرة. وضمن دعمها لملف المرأة الأفغانية، عملت دولة الإمارات مع الشركاء لتنفيذ مشروع السجاد تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك – أم الإمارات،

الذي يوفر فرص عمل لأكثر من ٠٠٠ ٤ عامل، تشكل النساء ٧٠ في المائة منهم، وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة المرأة في الريف الأفغاني وتمكينها من العمل من المترل وتوفير التدريب المهني والرعاية الصحية، وذلك ضمن خطة الدولة للتنمية المستدامة ومكافحة البطالة في الريف الأفغاني.

تعيد الإمارات العربية المتحدة التشديد على ضرورة مضاعفة الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف وتبعاته، الأمر الذي توليه دولة الإمارات أهمية قصوى لأثره المباشر على المجتمع وتقدمه. وفي هذا النطاق، تواصل الإمارات العربية المتحدة تنسيقها مع شركائها الآخرين في إطار عضويتها في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب واستضافتها مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف (مركز هداية) في أبوظبي. كما دأبت دولة الإمارات، من جانبها، على نشر التوعية بخصوص الوسطية في الإسلام وذلك من خلال تدشين ”مجلس حكماء المسلمين“ وتنظيم ”منتدى السلم في المجتمعات المسلمة“. وفي نفس السياق، قامت الدولة بإنشاء برنامج لتدريب الأئمة الأفغان على نشر الإسلام المعتدل والتصدي لفتاوى التشدد، حيث تمول دولة الإمارات مشروعا بقيمة ٢٠ مليون دولار وذلك بالتعاون مع الحكومة الأفغانية من أجل تدريب الأئمة في المناطق الريفية في أفغانستان على التعاليم الإسلامية التي تقوم على الاعتدال والتسامح واحترام المرأة.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نؤكد على استعداد الإمارات العربية المتحدة لمواصلة تقديم الدعم اللازم للشعب الأفغاني وتطلعها إلى مواصلة الحوار والمحادثات القائمة بين مسؤولي البلدين لتعزيز التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية والتطويرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.